



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
عمادة التطوير والجودة



التدقيق الداخلي للجودة وأثره على المخاطر المصرفية -
دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي السوداني

*Internal Auditing of Quality and its Effect in Banking
Risks – a case study: Faisal Islamic Bank - Sudan*

بحث تشبيلي لنيل درجة الماجستير في إدارة الجودة الشاملة والامتياز

إشراف: -

د/ عبدالرحمن ابراهيم مصطفى

إعداد الدراسة: -

ام سلمة محمد شريف محمد

اغسطس ٢٠١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآية

قال تعالى :

(وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)

سورة يوسف الآية (٧٦)

الإهداء

إلي صاحب الفضل الأول والأخير.....الله عز وجل

إلي من قال فيهم الله عز وجل

(ربي أرعمهما كما ربياني صغيرا)

إلي والدي أطال الله في عمرهما وتمعنهما بالصحة والعافية

إلي من هم لحياتي خير أنس وبهاء.....

إخواني وأختي

إلي زميلاتي وزملائي.....وكل من ساهم في هذا البحث

إلي من قال فيها الشاعر رب أخ لك لم تلده أمك.....

أختي أصالة عوض الله

إلي المشرف و: عبد الرحمن أبراهيم بارك الله فيه

أهري لكم جميعا هذا الجهد المتواضع

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد الصادق
الوعد الامين ، اللهم لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم
الحكيم ، اللهم علمنا ما ينفعنا ، وانفعنا بما علمتنا ، وزونا علما.

أُخص بالشكر جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وعمادة
التطوير والجودة التي أتاحت لي هذه الفرصة كما أتقدم بخالص
شكري وعظيم امتناني إلي الدكتور المشرف/ عبد الرحمن ابراهيم
مصطفى الذي لم يرخر جهرا لمساعدتي في إنجاز هذا العمل وعلي
المجهود الذي بذله معي من خلال متابعته وسعة صدره وكذلك
الشكر والتقدير الي الدكتورة /هدى هشام عبيد.

كما أتقدم بخالص شكري للاساترة الذين قاموا بالتحكيم علي هذه
الاستبانة، والشكر كذلك الي الاساترة الافاضل في لجنة المناقشة
..... والمحلين الاحصائين .

واخر وعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي دور التدقيق الداخلي للجودة وأثره علي المخاطر المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني ولاية الخرطوم . إتبعنا هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع البيانات. تمثل مجتمع الدراسة في إدارة المخاطر ببنك فيصل الإسلامي السوداني ، حيث اختيرت عينة عشوائية مكونة من (٨٠) موظف من إدارة المخاطر. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج من أهمها :

١. يقدم المدقق الداخلي خدمات كافية بالنسبة للمصرف وإدارة المخاطر
٢. جميع الموظفين يتمتعون بخبرات ومؤهلات جيدة
٣. وجود علاقة بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر خاصة في مجال تبادل المعلومات
٤. يعمل المدقق علي تطوير ودعم القوي البشرية في البنك
٥. يتم تقييم أي خدمة جديدة ينوي المصرف تقديمها من قبل المدقق الداخلي

Abstract

This study aimed to pinpoint the role of quality's internal auditing, and its effect in banking risks at Faisal Islamic Bank-Sudan, main branch-Khartoum state. The study employed descriptive-analytical method. Likewise, the researcher utilized questionnaire as data collection tool. The population of the study comprised of employees in risks department in Faisal Islamic Bank. 80 respondents out of total study's population were randomly selected out. Data were analyzed by using Social Packages for Statistical Science (SPSS).

A number of results were reached by the study; some of the most important ones were:

1. Internal auditor proposes adequate services for the bank and risks management.
2. All employees have experience and good qualifications.
3. There is a relationship between internal auditing department and department of risks management; particularly in domain of information exchange.
4. Internal auditor serves to develop and support employees.
5. Any new service which the bank intends to serve is done by internal auditor.

فهرست الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	الشكر والعرفان
د	مستخلص الدراسة
و	Abstract
ح	فهرست الموضوعات
ط	فهرست الجداول
ي	فهرست الأشكال
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
١	مقدمة
٢	مشكلة الدراسة
٢	اهمية الدراسة
٢	اهداف الدراسة
٣	فرضيات الدراسة
٣	نموذج
٣	منهج الدراسة
٤	حدود الدراسة
٤	مصطلحات الدراسة
الفصل الثاني: الدراسات السابقة والاطار النظري	
١٠-٥	المبحث الأول: الدراسات السابقة
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي	
١١	التطور التاريخي للتدقيق
١٢	مفهوم التدقيق الداخلي
١٣	تعريف التدقيق الداخلي للجودة
١٤	اهداف التدقيق الداخلي للجودة

١٥	اهداف ومراحل تدقيق الجودة
١٦	اهمية التدقيق الداخلي
١٧	انواع التدقيق الداخلي
١٨	الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد عملية التدقيق الداخلي
٢٤-١٨	خطوات عملية التدقيق الداخلي
٢٩-٢٥	معايير التدقيق الداخلي
المبحث الثالث : المخاطر المصرفية	
٣٠	مفهوم الخطر
٣٠	إدارة الخطر
٣١	إدارة المخاطر
٣٢	اهداف إدارة المخاطر
٣٣	ادارة المخاطر المصرفية
٣٧-٣٣	أنواع ادارة المخاطر
٣٧	العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي
٣٧	العناصر الرئيسية في ادارة فعالة للمخاطر
٣٨	منهجية ادارة المخاطر
المبحث الرابع : التدقيق الداخلي في المصارف	
٣٩	طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف
٤٠	اهداف التدقيق الداخلي في المصارف
٤٠	اسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف
٤٤-٤١	اجراءت التدقيق الداخلي في المصارف
٤٤	المسؤوليات والوظائف الرئيسية لادارة المخاطر في المصارف
٤٥	دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر
٤٦	دور التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية وادارة المخاطر
الفصل الثالث :الدراسة الميدانية	
٦٠-٤٩	تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة
الفصل الرابع :عرض ومناقشة نتائج الدراسة	

٦١	عرض ومناقشة نتائج الدراسة
النتائج والتوصيات	
٧٧	النتائج
٧٨	التوصيات
٧٨	المقترحات
٧٩-٨٣	المصادر والمراجع
٨٥-٩٠	الملاحق

فهرست الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٣٢	جدول يوضح اهداف ادارة المخاطر	٣-٢
٥٢	التوزيع التكراري لافراد الدراسة وفق العمر	١-٣
٥٤	التوزيع التكراري لافراد الدراسة وفق المؤهل العلمي	٢-٣
٥٥	التوزيع التكراري لافراد الدراسة وفق التخصص العلمي	٣-٣
٥٧	التوزيع التكراري لافراد الدراسة وفق سنوات الخبرة	٤-٣
٥٨	التوزيع التكراري لافراد الدراسة وفق الشهادة العلمية	٥-٣
٦٠	الثبات والصدق الاحصائي لاجابات أفراد العينة	٦-٣
٦٣	التوزيع التكراري لاجابات أفراد العينة علي عبارات الفرضية الاولي	١-٤
٦٤	نتائج الاختبار لافراد العينة للفرضية الاولي	٢-٤
٦٧	التوزيع التكراري لاجابات أفراد العينة علي عبارات الفرضية الثانية	٣-٤
٦٨	نتائج الاختبار لافراد العينة للفرضية الثانية	٤-٤
٧١	التوزيع التكراري لاجابات أفراد العينة علي عبارات الفرضية الثالثة	٥-٤
٧٢	نتائج الاختبار لافراد العينة للفرضية الثالثة	٦-٤
٧٤	التوزيع التكراري لاجابات أفراد العينة علي عبارات الفرضية الرابعة	٧-٤
٧٥	نتائج الاختبار لافراد العينة للفرضية الرابعة	٨-٤

فهرست الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٣	نموزج الدراسة	١-١
١٦	اهداف ومراحل تدقيق للجودة	١-٢
٣١	عملية إدارة المخاطر	٢-٢
٥٣	التوزيع التكراري لافراد العينة وفقا لمتغير العمر	١-٣
٥٤	التوزيع التكراري لافراد العينة وفقا لمتغير المؤهل العلمي	٢-٣
٥٦	التوزيع التكراري لافراد العينة وفقا لمتغير التخصص العلمي	٣-٣
٥٧	التوزيع التكراري لافراد العينة وفقا لمتغير سنوات الخبرة	٤-٣
٥٩	التوزيع التكراري لافراد العينة وفقا لمتغير الشهادة المهنية	٥-٣

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

١-١ المقدمة :

أدى التقدم العلمي النظري والتطبيقي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المؤسسات الاقتصادية المالية منها والمصرفية وتعددت مشكلاتها وزيادة حجم عملياتها وبالخصوص على مستوى المؤسسات الاقتصادية ، كونها تمارس العديد من الأدوار التنظيمية والتحويلية في مختلف مفاصل أي اقتصاد ولضمان حسن أدائها وضبطه يجب أن تعمل على حسن إدارة المخاطر الموضوع الذي أصبح الأكثر أهمية على مستوى المؤسسات الاقتصادية .

وفي ظل هذا المناخ ليس من المستغرب الآن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على انه أكثر تأهيلاً للمساعدة في إدارة المخاطر لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلاً لذلك .

وعليه فقد عرف مفهوم التدقيق الداخلي تطورات هائلة حيث تحول المفهوم التقليدي الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش ، إلى المفهوم الحديث الذي هدف إلى توسيع نطاق عمل المدقق الداخلي إلى التنبؤ بهذه الأخطاء ، بالإضافة إلى تقييم وتقسييم فعالية الرقابة الداخلية وعمليات التحكم وإدارة المخاطر وتكمن كفاءة المدقق الداخلي في مدى التزامه بالمعايير المتمثلة بمعايير السمات الأداء ، ويتمثل عمل المدقق الداخلي بشأن إدارة المخاطر في تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات والرقابة الداخلية حيث يساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر والتحقق من توافق السياسات والإجراءات ومدى الالتزام من طرف المؤسسة.

لذا فان الفهم الصحيح لإدارة المخاطر وتقييمها وتفعيل نظام الرقابة الداخلية يساهم بشكل فعال في تجنب وتقليل اثر هذه المخاطر وهذا ما تسعى إلى تحقيقه المؤسسات .

٢-١ مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة حول التدقيق الداخلي للجودة واثره علي المخاطر المصرفية وهذه الدراسة تحاول الاجابة عن ماهي امكانية المدقق في التنبؤ بفشل المشروعات كأداة فاعلة لتقييم المخاطر المصرفية في المؤسسات المالية لتحقيق النجاح في ظل تزايد المخاطر وعدم الاستقرار ومن هذه المشكلة تتفرع الاسئلة الفرعية التالية:

١. هل التدقيق الداخلي يؤثر علي المخاطر المصرفية في بنك فيصل الإسلامي السوداني .
٢. هل الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي كافية للحد من المخاطر المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

٣-١ اهمية الدراسة:

الاهمية العلمية :

١. ندرة البحوث والدراسات التي تناولت مجال التدقيق الداخلي في نطاق المخاطر المصرفية مما يعني ان هذه الدراسة تعتبر إضافة للمكتبة .
٢. تظهر أهمية الدراسة أيضا في أنه يعمق ثقافة التدقيق للجودة في المؤسسات بهدف تحقيق أفضل النتائج في مؤشرات الاداء .
٣. توفير معلومات كافية عن التدقيق الداخلي وعن المخاطر المصرفية .

الاهمية العملية :

١. يساعد متخذي القرار في تطوير أداء المصارف بتبني قيم ومعتقدات قوية عند وضع سياستها واستراتيجياتها ولضمان استمراريتها في حياة بعيدة عن المخاطر المصرفية .
٢. تسليط الضوء علي دور التدقيق الداخلي للحد من المخاطر المصرفية
٣. زيادة الثقة لدي المستثمرين خاصة بعد حصول العديد من حالات الفشل والمخاطر .
٤. وسيلة لتقليل التكاليف وزيادة في الانتاجية الخدمية وتحسين في مؤشرات الاداء .

٤-١ اهداف الدراسة :

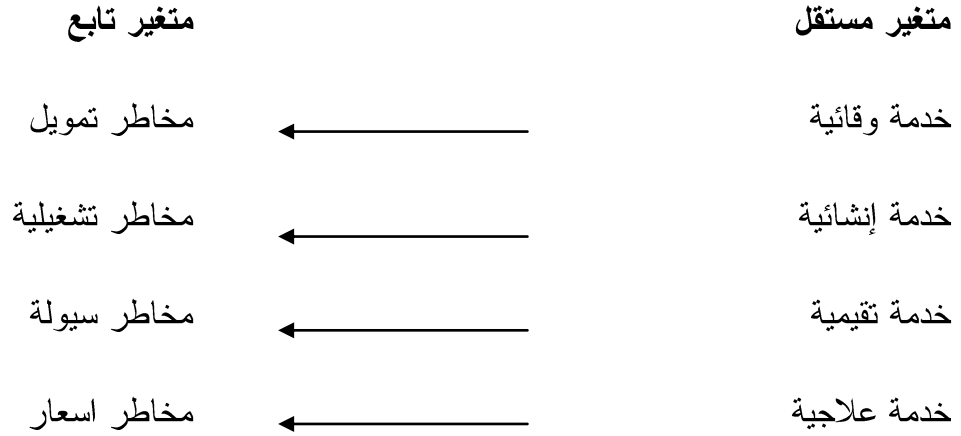
- التعرف على أهمية التدقيق الداخلي للجودة وإجراءاته من خلال تعريف التدقيق الداخلي وأهدافه وأنواعه والمعايير المتعارف عليه .

- التعرف على أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية .
- التعرف على دور التدقيق الداخلي واثره علي المخاطر المصرفية.

٥-١ فرضيات الدراسة:

١. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الخدمة الوقائية للمدقق الداخلي للجودة والمخاطر المصرفية
٢. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الخدمة التقييمية للمدقق الداخلي للجودة والمخاطر المصرفية
٣. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الخدمة الانشائية للمدقق الداخلي للجودة والمخاطر المصرفية
٤. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمة العلاجية للمدقق الداخلي للجودة والمخاطر المصرفية

٦-١ نموذج



من إعداد الباحثة ٢٠١٧

٧-١ منهج الدراسة :

اتبعت الباحثة في دراستها المنهج العلمي الشامل في جمع الحقائق العلمية التي ترتبط بمشكلة البحث واهداف الدراسة من خلال المناهج التالية :

المنهج التاريخي : لعرض الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة

المنهج الاستقرائي: في تحليل بيانات ومعلومات الاستبانة الورادة في البحث ومن ثم استخلاص النتائج .

المنهج الوصفي : بأسلوب دراسة الحالة لمعرفة التدقيق الداخلي للجودة واثره علي المخاطر المصرفية ببنك فيصل الاسلامي السوداني .

٨-١ حدود الدراسة :

الحدود المكانية : المؤسسات المطبقة لنظام الجودة الايزو ٩٠٠١ ٢٠٠٨ - ٢٠١٥م بولاية الخرطوم (بنك فيصل الاسلامي السوداني) .

الحدود الزمانية : ٢٠١٦م .

الحدود الموضوعية : التدقيق الداخلي للجودة وأثره علي المخاطر المصرفية ببنك فيصل الاسلامي

الحدود البشرية : إدارة المخاطر

٩-١ مصطلحات الدراسة :

الجودة : ترجمة الاحتياجات المستقبلية للعملاء الي خصائص قابلة للقياس بحيث يتم تصميم المنتج وتقديمه لكسب رضا العميل (ديمينج)

التدقيق الداخلي للجودة : التقييم والاختبار النظامي والمستقل لتحديد فيما اذا كانت أنشطة الجودة ونتائجها قد تمت وفقا للمخطط وإذا كانت هذه الانشطة قد نفذت بطريقة فعالة ومناسبة لتحقيق الاهداف

المخاطر المصرفية : احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الاعمال او خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود تحد من قدرة المصرف علي تحقيق أهدافه وغاياته

الفصل الثاني

الدراسات السابقة والإطار النظري

الفصل الثاني

الدراسات السابقة والإطار النظري

المبحث الأول: الدراسات السابقة

١-٢ الدراسات السابقة

قامت الباحثة بالطواف علي ثلاثة مكاتب متخصصة وهي (مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا / مكتبة جامعة النيلين / مكتبة المركز الاعلي للجودة والامتياز) لاحظت الباحثة افتقار لبحوث تتحدث عن التدقيق الداخلي للجودة وأثره علي المخاطر المصرفية ومما حصلت عليه الباحثة عبارة عن ستة دراسات وذلك بمكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ومكتبة الجودة الشاملة وهي علي النحو التالي :

دراسة : الأمين (٢٠٠٤) بعنوان مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية -

تناولت الدراسة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية تجربتي بنك التضامن الإسلامي ومصرف المزارع التجاري للفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٣م

كان الهدف الأساسي هو الوقوف علي أبعاد المشكلة ومعرفة مسبباتها والآثار المترتبة عليها ومن ثم التقدم بتوصيات هامة تسهم في معالجة أو الحد من خطورة هذه المشكلة

اعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة لهذه الدراسة اتبعت الدراسة علي المنهجين التاريخي الوصفي والإحصائي التحليلي القائمين علي تحليل المعلومات الأولية والثانوية ومن ثم استخراج النتائج.

توصلت الدراسة إلي أن مخاطر التمويل تعزي إلي الأسباب الآتية

عدم مساندة النظام التشريعي لمنح التمويل، المخاطر الناشئة عن قصور الرقابة الداخلية وعدم الاهتمام بمتابعة عمليات السداد ، المخاطر الناشئة عن حجم وتوقيت التمويل والتي تنشأ عن عدم إكمال تقديم التمويل للمشروع بالحجم المطلوب وفي الوقت المطلوب

دراسة محمد احمد (٢٠٠٦) - بعنوان المراجعة الداخلية ودورها في الحد من مخاطر التمويل المصرفي

تناول البحث دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي . هدف البحث إلي التعرف علي دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي ، تمثلت مشكلة البحث في انخفاض دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي من خلال استخدام الأدوات الخاصة بالمراجعة الداخلية وعدم التزام البنك بالسياسات المالية التي تضعها الدولة الخاصة بمنح التمويل

اتبع الباحث المنهج العلمي الشامل لتحقيق أهداف البحث ومن خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة الاستبانة تم إثبات الفرضيات والتوصل إلي هذه النتائج أن أهمية المراجعة تركز في حماية ممتلكات المصرف وخدمة الإدارة ومساعدتها علي اكتشاف الأخطاء ووضع المعالجات لها . يؤدي التعثر إلي تراجع القيمة المضافة وتراجع الدخل القومي

دراسة عبد السلام (٢٠٠٧) بعنوان دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية

تناولت هذه الدراسة دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية ، حيث تتلخص مشكلة البحث في ضعف الهيكل الإداري والمالي بالبنك وبالتالي ضعف نظام الرقابة الداخلية وعدم كفايته مما يؤدي إلي وجود خلل في الأداء المالي ، الأمر الذي يؤدي إلي وجود المخاطر

قامت باختبار صحة الفروض ومن ثم التوصل إلي النتائج من أهمها : نظام الرقابة القوي والفعال بالبنك يساعد في تقليل المخاطر المصرفية بكافة أنواعها ، تبعية نظام الرقابة للإدارة العليا يزيد من فعاليتها ويساعد في اتخاذ القرارات السليمة ، انتهاج أسلوب التدريب المستمر لموظفي المراجعة لرفع كفاءتهم وتأهيلهم .

دراسة عبد الماجد (٢٠١١) بعنوان المراجعة الداخلية ودورها في الحد من مخاطر التمويل المصرفي

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في تخفيف مخاطر التشغيل المصرفي بالتطبيق علي البنك السعودي .

هدفت الدراسة إلي التعرف علي تبعية إدارة المراجعة في البنك إلي مستوي إداري، التعرف علي تأثير فعالية نظام إدارة المراجعة علي مخاطر التشغيل في البنك السعودي السوداني .

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة ، والاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة ، والمنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة وعلي المنهج التحليلي لإجراء الدراسة التطبيقية علي البنك السعودي السوداني .

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها : تبعية إدارة المراجعة الداخلية إلي مجلس الإدارة يؤثر إيجابا علي مخاطر التشغيل المصرفي ، عدم تنوع تخصصات إدارة المراجعة الداخلية ساعد علي زيادة مخاطر التمويل المصرفي ، وضعف الاهتمام بتأهيل أفراد إدارة المراجعة ساعد علي زيادة مخاطر التمويل .

(دراسة الأمير، ٢٠١٢) بعنوان دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية - دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية اتبعت هذه الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث والفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار مدي صحة الفروض والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج مجموعة من العاملين بالبنك الفرنسي واستخدم الاستبانة كأداة لجمع معلومات هذه الدراسة .

توصلت إلي مجموعة من النتائج هي عدم توفر المعلومات الكافية عن شخصية العميل لدي البنك يؤدي إلي زيادة نسبة التعثر في عمليات تمويل عدم أخذ الضمانات الكافية من العميل يؤدي إلي زيادة مخاطر التمويل الإفراط في التمويل من أسباب مخاطر السيولة

(دراسة منصور، ٢٠١٣) بعنوان دور التدقيق الداخلي في التحسين المستمر في المؤسسات
الحائزة علي شهادة الايزو 9001 2008

هدفت هذه الدراسة إلي تقييم دور التدقيق الداخلي في التحسين المستمر اتبعت الدراسة المنهج الوصفي تم إنشاء استبيان بحثي وإرساله إلي حوالي ٣٠ مؤسسة مختلفة النشاط خدمية وإنتاجية استلم الباحث فقط ٢٥ استبانة نسبة استجابة ٨٣% كانت نسبة الاستجابة ١٠٠% للمؤسسات الإنتاجية بينما الاستجابة للمؤسسات الخدمية ٦٩%

توصلت الدراسة إلي أن المؤسسات السودانية قد تعلمت بأن هنالك قيمة عالية للتدقيق الداخلي في التحسين المستمر وأن التدقيق الداخلي من أهم أدوات التحسين المستمر

الدراسات العربية :

دراسة النونو (٢٠٠٩) بعنوان: (مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة بقطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ومعرفة أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير، وتحديد ما إذا كان الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي يرتبط بمجموعة من المتغيرات وهي (المؤهل العلمي - التخصص المهني - المركز الوظيفي - عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية) ولتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية حيث صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهداها، وقد وزعت (37) نسخة منها على جميع المدققين ومدراء الفروع العاملين في البنوك الإسلامية وكذلك المفتشين العاملين في سلطة النقد الفلسطينية، وتم استرداد جميع الإستبيانات أي بنسبة % 100 ، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها.ومن أهم نتائج الدراسة: أن البنوك الإسلامية تطبيق معايير التدقيق الداخلي بدرجة جيدة ، وهناك تفاوت في تطبيق معايير الأداء حيث كانت تتراوح جميعها ما بين الجيدة والمتوسطة، وهناك تفاوت في تطبيقات بذل العناية

المهنية من قبل المدققين الداخليين مما يستوجب الأمر مراعاة الأصول المهنية والعلمية في هذا الخصوص، وأن مدي التزام المدققين الداخليين بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية لا يختلف باختلاف المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، وهناك معوقات تعيق تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الجانب القانوني والإداري.

دراسة كيرزان (٢٠١١)

مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة

هدف البحث الى التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة وبيان ما إذا كانت هناك فروقات حول المساهمة في التطبيق بين مصارف القطاع الخاص ومصارف القطاع العام. وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين العاملين في تلك المصارف، واستخدم الاستبيان لجمع البيانات الأولية، وخلصت الدراسة الى أن هناك مساهمة للتدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة. ولكنها بصورة أكبر في بنوك القطاع الخاص، وأنه لا يوجد إشراف كامل لإدارة التدقيق الداخلي على فعالية ممارسة الحوكمة ولا يضمن التدقيق الداخلي حماية كاملة لحقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية للمساهمين المسيطرين في المصارف العامة، وإنما إشراف وحماية بدرجة متوسطة

دراسة المصدر، (٢٠١٣) بعنوان أثر مخاطر مهنة التدقيق علي جودة التدقيق دراسة ميدانية علي مكاتب التدقيق في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى بيان مدى تأثير مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق ولتحقيق ذلك تمت دراسة مخاطر التدقيق من كافة النواحي وكذلك جودة التدقيق ومقوماتها ليتكون إطاراً معرفياً كاملاً حول الهدف الأساسي لهذه الدراسة وتحقيقه وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد استبانته وتوزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في مدققي الحسابات والذين يملكون ترخيصاً لمزاولة المهنة من جمعية مدققي الحسابات في قطاع غزة والذين بلغ عددهم 36 مدققاً، ولقد تم استرداد 84 استبانته، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة: أن تؤكد المدققين من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية تؤدي إلى تخفيض المخاطر الملازمة،

الاهتمام بتحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية لدى المدققين يسهم في تخفيض مخاطر الرقابة، أن بذل المدقق للعناية المهنية الكافية واستخدام أسلوب مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه بكفاءة وفعالية يؤدي لتخفيض مخاطر الاكتشاف، وجود ارتباط طردي وثيق بين كل من جودة الخدمة، وجودة المدقق، وجودة التقرير، وجودة أداء العمليات، واستقلال

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي

٢-٢-١ التطور التاريخي للتدقيق: historical background

تستمد مهنة التدقيق نشاتها من حاجة الانسان الي التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع وقد ظهرت هذه الحاجة اولاً لدي الحكومات ،حيث تدل الوثائق التاريخية علي ان حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة.وكان المدقق وقتها يستمع الي القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف علي مدي صحتها. وهكذا نجد ان كلمة تدقيق auditing مشتقة من الكلمة اللاتنية audire ومعناها يستمع.

ثم اتسع نطاق التدقيق فشمّل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة ،خصوصاً بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة باتباع نظام القيد المزدوج كما ورد في موسوعة لوفيا باشيليو تحت عنوان *summa de arithmetica geometria proportioni proportionalita* عام ١٤٩٤م فقد ادت سهولة استعمال النظام الي تطبيقه، ذلك الانتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة والتدقيق،فقد نشأت حاجة اصحاب المشروع الي التأكد من الدقة الحسابية للسجلات، ومطابقة ذلك لواقع حال المشروع .وقد زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الاموال ، مما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المشروع وادارته ،مما دعا المساهمين في تعيين مدققي الحسابات كوكلاء باجر عنهم للقيام بمراقبة اعمال الادارة .

ولقد ظهرت اول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسا بايطاليا عام ١٥٨١م حيث تأسست كلية *Roxonati* وكانت تتطلب سته سنوات تمرينية بجانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة وقد اصبحت عضويه هذه الكلية في عام ١٦٦٩م شرطاً من شروط مزولة مهنة التدقيق ثم اتجهت الدول الاخرى الي تنظيم هذه المهنة وقد كانت لبريطانيا فضل سبق في هذا التنظيم المهني (عبدالله ، ١٩٩٨ ، ص ٣)

٢-٢-٢ مفهوم التدقيق الداخلي:

كان التدقيق الداخلي في بداية الامر يهدف الي البحث عن الاخطاء الحسابية في الوثائق المحاسبية واجراء الجرد للنقدية ومراجعة الكشوفات المالية ، ولم يكن للمدقق حق الاطلاع علي الدفاتر والسجلات.

وتطور هذا المفهوم للتدقيق حتي نهاية ٢٠٠١م حيث ظهر تعريف اخر يتوافق مع المفاهيم الحديثة التالية :

١. إدارة المخاطر

٢. الاجراءات التحكيمية (المؤسسية)

٣. الدور الاستشاري للمدقق.

وبالتالي فان التعريف الجديد التدقيق الداخلي الصادر عن جمعية المدققين الداخليين institute (of internal auditors) اصبح كما يلي:

نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي صمم لاثراء وتطوير عمليات الادارة وذلك بمساعدتها لانجاز اهدافها بطريقة منهجية منظمة لتقييم وتطوير فعالية ادارة مخاطرها وضوابطها والاجراءات المؤسسية

وبهذا التعريف اصبحت عملية التدقيق تنقسم الي قسمين :

١- نشاط توكيدي :يقوم بتنفيذ عمليات المنشأة ويبدى رأيه للادارة فيما يلي :

❖ مدي مصداقيه وتكامل البيانات.

❖ مدي الالتزام بالسياسات والخطط والاجراءات الموضوعية وحماية الاصول.

❖ مدي الاستخدام الفعال للموارد المتاحة.

❖ مدي تحقيق المنشأة لأهدافها.

٢- نشاط استشاري : ويقوم بتقديم استشارات وتكون بالصور التالية :

❖ تكليف المدقق بطريقة رسمية مكتوبة ومحددة للاهداف.

❖ تكليف المدقق بطريقة غير رسمية من خلال المشاركة في اللجان أفرق العمل أو الاجابة عن اي استفسارات.

❖ تكليف المدقق بالمشاركة في خطط عمل طارئة.

من هذين النشاطين اصبح هدف التدقيق لا يقتصر الفحص والتحليل بهدف اكتشاف الاخطاء بل انتقل الي الهدف الاشمل المتمثل بتطوير عمليات الادارة ومساعدتها لاداء اعمالها بكفاءة وفعالية (سويلم ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٩).

٢-٢-٣ تعريف التدقيق الداخلي للجودة :

هو الفحص المنظم والمستقل للتحقق من أن نشاطات الجودة والنتائج التابعة لها تتوافق مع الترتيبات المخطط لها ومن ان هذه الترتيبات قد تم تنفيذها بفعالية وانها مناسبة لتحقيق الاهداف الموضوعية (يحي ، ٢٠١١ ، ص ٢١٧)

يعرف تدقيق الجودة حسب معيار iso 8402 اصدار 1986 ومعيار iso 10011 اصدار 1990 انه فحص منهجي ومستقل يسمح بالتعرف من ان النشاطات والنتائج ذات العلاقة بالجودة ملتزمة بالتنظيمات ادارة الجودة وانها موضوعة بشكل صحيح يسمح بتحقيق الاهداف المسطرة ويتميز مدخل تدقيق الجودة بمايلي :

منهج عملياتي أي يسير وفق المنهجية محددة مسبقا

تدقيق الجودة عملية مستقلة اي انها لاتخضع للسلطة والمسؤولية الي الانشطة الخاضعة للتدقيق يهدف للحصول علي الادلة ويقصد بها كل الوثائق والمستندات والاثباتات وكذلك الاحداث والوقائع التي تسمح بمراجعة معايير تدقيق : سياسة الجودة ، التنظيمات والاجراءات المكتوبة التي تعتبر معايير يجب الالتزام بها واحترامها

تدقيق الجودة يساعد المنظمة في الوصول الي تحقيق اهدافها (فتحية ، ٢٠١٥ ، ص ٣١٣)

هنالك عدة تعاريف للتدقيق وهذا مرتبط بالعمل المراد تدقيقه فهناك التدقيق المحاسبي التدقيق التسويقي التدقيق الانتاجي تدقيق الانظمة الصحية وغيرها) لذا يعرف التدقيق بمعناه البسيط لايعدو ان يكون عمل يقوم به افراد للتأكد من صحة اداء عمل افراد اخرين وعليه لايد ان يؤدي بشكل يراعي اساسا معينة ويتم التدقيق في ضوء تلك الاسس وينبغي ان يكون الشخص القائم بالتدقيق غير الشخص الذي قام به حتي يتسني له الحكم علي مدي صحة القيام به والا انتفت الحاجة من التدقيق(العجيلي ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧٠)

فقد عرف التدقيق بانه عملية منتظمة للحصول علي القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة علي الاحداث الاقتصادية ، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك للاطراف المعنية .

كذلك فقد عرف التدقيق بأنه فحص للدفاتر والسجلات والمستندات لتمكن المدقق من التحقق بأن الميزانية العمومية تمثل بصورة عادلة وصحيحة المركز المالي للمنشأة

وينظر البعض الي التدقيق علي انه علم له قواعه واصوله وفن له اساليبه واجراءته يهتم بالفحص الفني المحايد لحسابات وسجلات الوحدة محل المراجعة بقصد ابدأ الراي في مدي صحة وعدالة الارقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة لهذه الوحدة

(المطارنة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣)

٢-٢-٤ اهداف التدقيق الداخلي :

مما لا شك فيه، ان الضوابط الواجبة الاعتماد لجمع المعلومات التدقيق وتحليلها امر في غاية الاهمية للتوصل الي استنتاجات دقيقة من جانب وشاملة من جانب اخر ،اي استنتاجات تغطي اهداف التدقيق كافة وليس جزء من هذه الاهداف والمتمثلة بالاتي مما اورد (الطائي ،

٢٠١١ ، ص ٢٩٧)

❖ مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف علي أسباب عدم تحقيق الاهداف الموضوعه من قبل المنشأة

❖ التوكيد للزبون ان المنظمة تقوم بصورة دورية بالتاكيد من فعالية نظام الجودة المعتمد فيها

❖ تحديد المواقع الوظيفية، ضمن نظام الجودة المعتمد في المنظمة ،التي هي بحاجة الي عمليات تطوير

❖ التشخيص الدقيق لحالات عدم المطابقة ومسبباتها وتقديم المقترحات التطبيقية الخاصة بالتعاون مع المعنيين لسبل معالجتها من جانب وعدم تكرارها من جانب اخر

❖ تقديم مقترحات فعالة لثبات ديمومة كفاءة نظام الجودة المعتمد في المنظمة كنهج عمل ثابت من جانب وبناء مستلزمات زيادة فعالية من جانب اخر

❖ تقييم النتائج التي تم التوصل اليها مقارنة مع الاهداف المرسومة

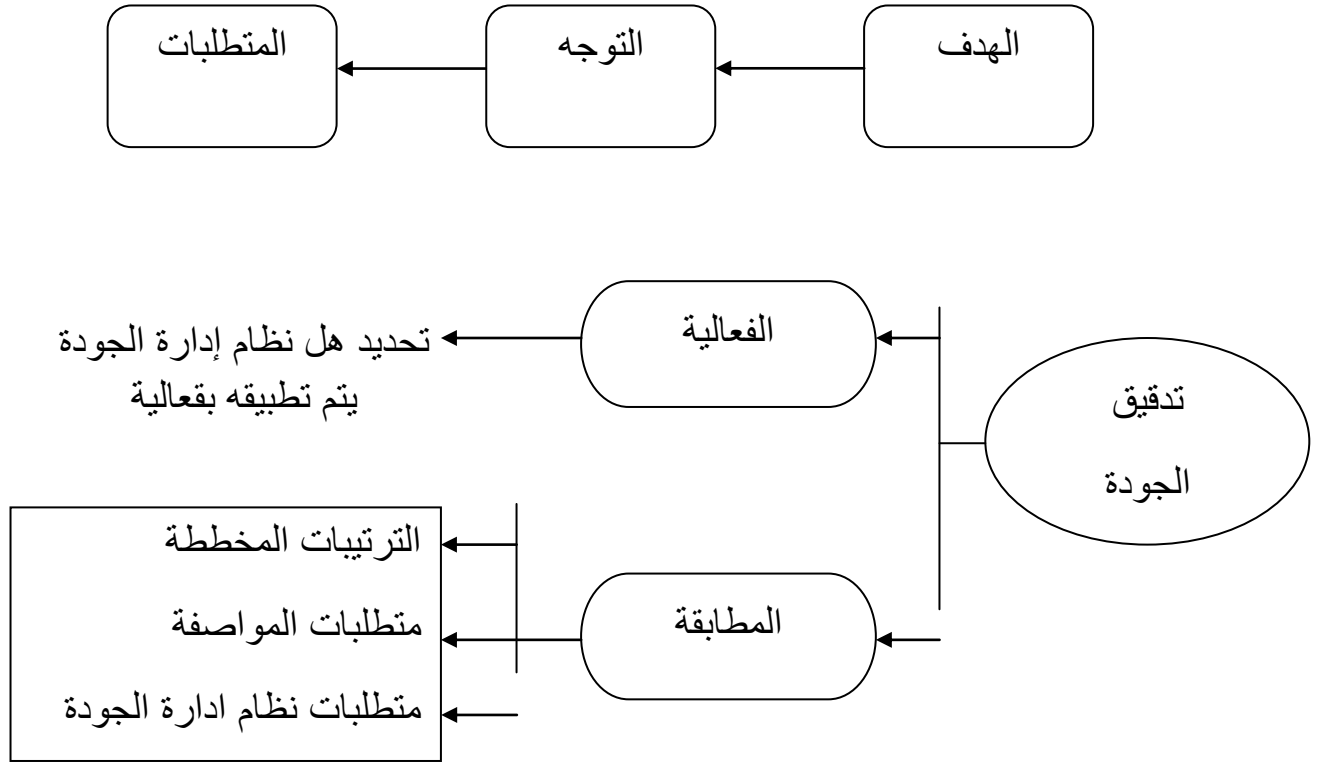
للتدقيق اهداف عديدة نذكر منها ما اورده : (سويلم ، ٢٠٠٩ ص ٦٠)

❖ العمل علي تحقيق اقصي درجة ممكنة من الكفاية الانتاجية والقضاء علي الهدر والاسراف في جميع نشاطات المنشأة

❖ تشجيع السير بالسياسات الادارية وفق الطريق المرسوم لها

٥-٢-٢ اهداف ومراحل تدقيق الجودة :

يعمل التدقيق الداخلي للجودة علي التأكد من مطابقة النتائج لما تم التخطيط له ، وحسب المواصفة ISO 9001 فهو يتضمن دراسة مدي المطابقة لمتطلبات هذه المواصفة ، وتقييم درجة تطبيق نظام ادرة الجودة بفعالية كما يبينه الشكل التالي :



شكل رقم (٢-١)

٢-٢-٢ أهمية التدقيق الداخلي

تكمن أهمية التدقيق الداخلي وفقاً لمفهوم التدقيق الداخلي لمعهد المدققين الداخليين في إضافة قيمة للمنشأة كهدف استراتيجي له وذلك من خلال دوره الاستشاري والموضوعي في تحسين وزيادة فرص انجاز أهداف المنشأة، وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة حيث ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ وبعد الحرب العالمية نتيجة لإفلاس العديد من المنشآت وتحمل إدارات هذه المنشآت المسؤولية عن ذلك، فضلاً عن حاجة إدارات هذه المنشآت لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم فاعلية جميع أنظمة الرقابة لانجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه المنشآت إلى تحقيقها، باعتبار أن وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء من نظام الرقابة الداخلية حيث إنها تشكل بؤرة هذا النظام وصمام الأمان له، وخصوصاً بعد إيلاء هذه الوظيفة أهمية

مميزة سعيًا إلى تحويل هذه الوظيفة من وظيفة يرقابة في المنشأة إلى مهنة معترف بها من قبل المنظمات المهنية المحاسبية الدولية ويعتبر التدقيق الداخلي وسيلة استكشافية تحدد موضع الانحراف بين الواقع والوضع المحدد مسبقاً واكتشاف الأخطاء، وكونه أيضاً وسيلة وقائية تمنع وقوع الأخطاء والتضليل، لذلك يجب على المنشأة أن تأخذ بتوصيات المدقق الداخلي ونتائج عمله للقيام بالتحسينات للمنشأة (المدهون ، ٢٠١٤).

٢-٢-٧ ويقسم التدقيق الداخلي إلى ثلاثة أنواع نذكر فيها ما أورده (حنان ، ٢٠١٦ ، ص ١٦)

تدقيق مالي: ويقصد به الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بها لتحديد مدى تطابقها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية والمتطلبات الأخرى.

تدقيق الإلتزام: يتعلق بالحصول على أدلة تدقيقية وتقييمها من أجل تحديد مدى إذعان الأنشطة التشغيلية والمالية للقوانين والقواعد والشروط المحددة.

تدقيق تشغيلي: ويطلق عليه التدقيق الإداري، وتدقيق الأداء، والتدقيق الوظيفي، ويشير إلى عملية التدقيق التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة أو لنشاط معين. ويقصد به الفحص والتقييم الشامل لعمليات المشروع بهدف إعلام الإدارة إذا كانت العمليات المخططة قد نفذت وفق السياسات والخطط المتعلقة بالأهداف، كما يتضمن تقييم مدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

ويتضح من خلال تتبعنا لتطور مفهوم التدقيق الداخلي وأنواعه، أن التدقيق الداخلي أصبح لا يهتم فقط بالتدقيق المالي والمحاسبي ولا يقدم فقط الخدمات التأكيدية، بل توسع ليشمل كافة النشاطات داخل المنظمة سواء كانت مالية أو غير مالية لتحديد مواطن الضعف في الأداء والعمل على معالجتها أو الحد منها على وذلك من خلال الخدمات الاستشارية التي أصبح يقدمها إضافة إلى الخدمات التأكيدية، وبالتالي أصبح التدقيق الداخلي يركز على الكفاءة والفعالية في الأداء وفي استغلال الموارد المتاحة للمؤسسة (المدهون ، ٢٠١١ ، ص ١٧)

٢-٢-٨ الاعتبارات الواجب مراعاتها عند اعداد برامج التدقيق كما أورده (ص ٢٨٨- الطائي ٢٠١١) :

- التقيد بنطاق عملية الفحص التي يكلف بها
- طبيعة نظام الرقابة الداخلية الموجود فعلا في المنظمة
- الاهداف التي يرجي تحقيقها من وراء كل خطوة يتضمنها البرنامج حيث عمليات التدقيق التي يقوم بها المدق غاية في حد ذاتها وانما وسيلة لاجل تحقيق هدف معين
- استخدام وسائل او اساليب التدقيق التي تمكن المدقق من جمع اقوي ادلة اثبات
- اتباع طرق التدقيق التي تتلائم مع ظروف وطبيعة كل حالة

٢-٢-٩ خطوات عملية التدقيق :

هنالك مجموعة من الخطوات او المراحل الاساسية لعملية التدقيق وهي :

١. التخطيط :

كما هو معروف لدي المعنين بشؤون تخطيط التدقيق ان الهدف الاساسي من التخطيط هو تنفيذ التدقيق بطرق موضوعية للتوصل الي استنتاجات متسمة بالدقة بغية التمكن من اتخاذ القرارات الصائبة لمعالجة اوجه القصور في ضوءها سواء كانت في الوثائق المعتمدة للتنفيذ أو الاداء وتطوير مجمل الفعاليات التنفيذية . وتقع مسؤولية التخطيط للتدقيق وادارة عملية التدقيق علي عاتق ممثل الادارة ، ولضمان تنفيذ التدقيق بصيغ فاعلة والتوصل الي نتائج دقيقة يتعين علي ممثل الادارة التأكد من تهيئة ماياتي مع المتطلبات:

- تحديد مجال التدقيق
- تسمية مدقق واحد او اكثر حسب طبيعة العمل
- تزويد المدقق بقوائم فحص قوة رسميا لتسهيل مهمته وهذه الوثائق مثل :

- تقارير التدقيق السابقة
- المواصفات المرجعية للاستفادة منها لاغراض المقارنة
- تعليمات العمل ذات العلاقة
- خطة الفحص واساليب التفتيش النوعي المعتمدة من الموقع
- التنسيق مع الجهة التي سوف تتم عملية التدقيق فيها
- التأكد قبل البدء ان المدقق قد قام بما ياتي من مهام
- التعرف علي الموقع المراد تدقيقه
- الاطلاع علي الاجراءات وتعليمات العمل المعتمدة في الموقع
- التعرف علي الهيكل التنظيمي للقسم المراد تدقيقه
- استيعاب العمليات التي تجري في القسم للوقوف علي الاماكن الممكن البحث فيها عن الادلة الموضوعية للمطابقة من عدمها

التنفيذ :

ثانيا :تنفيذ التدقيق

إجراءات تنفيذ عملية التدقيق على نظام عامة والتدقيق الداخلي بصورة خاصة تتم وفقا لما يلي :

أ- الأجتماع الافتتاحي

يقوم رئيس المدققين برئاسة الإجتماع الإفتتاحي مع الجهة المدقق عليها والتركيز على الفقرات التالية :

- التأكيد على مجال [نطاق] العمل
- شرح أهداف التدقيق

- شرح كيفية تنفيذ التدقيق
- شرح كيفية إعداد وعرض تقرير نتائج التدقيق
- التأكيد على خطة التدقيق
- الإجابة على أي أسئلة أو إستفسارات
- الإلتزام بالتوقيتات المحددة.

ب- تنفيذ عملية التدقيق

تقوم فرق التدقيق بالتدقيق على الوحدات التنظيمية / الفروع للتحقق من فعالية النظام وبيان مدى تطبيقه لذا يتوجب :

- إجراء التدقيق الداخلي في النصف الأول من السنة يشمل جميع الوحدات التنظيمية في المؤسسة
- إجراء تدقيق المتابعة الداخلي في النصف الثاني لمتابعة تنفيذ وإغلاق حالات عدم المطابقة
- التأكد من استكمال قوائم الفحص بما يلائم النشاط المدقق عليه وتطويرها إذا تطلب
- الإستعانة بنتائج التدقيق السابقة وقوائم الفحص المعتمدة
- الإلتزام بالجدول الزمني المعد
- البحث والتقصي عن أدلة أو براهين تبين مدى مطابقة العمل لمتطلبات النظام
- إصدار تقرير حالة عدم المطابقة في حال مخالفة او عدم تطبيق أحد إجراءات المنصوص عليها في أدلة العمل إلى رئيس الوحدة التنظيمية/ الفرع المدقق عليه
- مناقشة حالات عدم المطابقة الصادرة [تقرير إجراء التصحيحي/ وقائي] مع رئيس الوحدة التنظيمية المعني
- تقييم حالات عدم المطابقة من قبل فريق التدقيق وتصنيفها إلى رئيسية أو ثانوية أو ملاحظة
- التأكد من كتابة أسباب حالة عدم المطابقة والإجراء التصحيحي المطلوب اتخاذه من قبل رئيس الوحدة التنظيمية / الفرع المدقق عليه
- إعتداد المدقق على الإجراء التصحيحي المقترح والفترة اللازمة للتطبيق

- تسليم نسخة من تقرير إجراء التصحيحي /وقائي إلى المدقق عليه
- تحديد الفترة اللازمة لاتخاذ الإجراء التصحيحي وعلاج حالة عدم المطابقة من قبل رئيس الجهة المدقق عليها
- تجميع كافة حالات عدم المطابقة التي وجدت في تقرير التدقيق الداخلي
- تسليم تقرير التدقيق الداخلي إلى وحدة الجودة

ت- خطوات التحقق (جمع وتدقيق المعلومات)

الفقرات التالية تبين الخطوات المتبعة عند التحقيق وجمع المعلومات أثناء التدقيق :

(١) مصدر المعلومات

التقصي عن مصدر المعلومات التي يمكن من خلالها جمع الأدلة المطلوبة مثل الوثائق، السجلات، الخطط، زيارة المواقع .

(٢) جمع الأدلة

يكون جمع الأدلة عن طريق المقابلات والإستفسار من الأشخاص المعنيين المدقق عليهم عن طريق طرح واستخدام اسئلة "ماذا، أين، متى، من، كيف، وكم" وأيضا الإستفسار عن الأدلة، الفحص وتسجيل النتائج،

على المدقق أن يستمع 80% ويتحدث 20% من الوقت .

(٣) المعلومات

يتم تسجيل كافة البيانات التي تم الحصول عليها خلال التدقيق وفقا لأدلة وإجراءات العمل أو وفقا لبنود المواصفة ومن ثم تقييمها إلى مطابقة وغير مطابقة

(٤) التحقق (الفحص)

يتم تسجيل كافة البيانات التي تم الحصول عليها خلال التدقيق وفقا لأدلة وإجراءات العمل أو وفقا لبنود المواصفة ومن ثم تقييمها إلى مطابقة وغير مطابقة

(٥) أدوات المدققين

- نسخة من المعايير
- قوائم الفحص المعتمدة
- أدلة وإجراءات العمل

• نموذج "تقرير" إجراء تصحيحي / وقائي

• أدوات الكتابة

(٦) إثباتات التدقيق

أدلة عمل، مستندات، سجلات، قياس، فحص فيزيائي... الخ .

(٧) تصنيف وتقييم نتائج التدقيق

يجب على المدقق أن يتفق مع المدقق عليه على الحقائق المستخلصة. وإذا اتضح أن هناك نوع من عدم المطابقة فيجب الاتفاق عليه في أسرع وقت ممكن ، ويجب أن يدون في النموذج المحدد لذلك ، حيث يتم تصنيف وتقييم النتائج إلى ملاحظات تطويرية وإلى حالات عدم مطابقة رئيسية أو ثانوية حسب أهميتها مقارنة بمتطلبات المواصفة والمعايير الأخرى.

(٨) الانتهاء والإبلاغ عن النتائج

على المدقق الاجتماع في نهاية التدقيق مع المسئول عن تنفيذ الإجراءات قبل مغادرة القسم وعرض وجهة نظره وملاحظاته على نقاط عدم التطابق / التوافق.

ث- إعداد تقرير التدقيق الداخلي

تقرير التدقيق هو وثيقة رسمية تتضمن حقائق عن التدقيق تشمل على حالات عدم المطابقات ، ملاحظات ،الإجراء التصحيحي، الزمن اللازم والخلاصة يعد من قبل فرق التدقيق وعند إعداد تقرير التدقيق يجب اخذ بعين الاعتبار الأمور التالية :

١. مراجعة النتائج بصفة عامة :

- مراجعة كافة النتائج وعمل ملخص لها
- مراجعة حالات عدم المطابقة الأساسية / الثانوية
- اتخاذ الواقعية والموضوعية كأساس عند إعداد التقرير
- الوضوح والإشارة الي الهدف
- يتوجب ذكر المرجع الملئم للمعايير مستندات المؤسسة
- تحديد الاهداف بدقة

٢- تصنيف حالات عدم المطابقة :

- يتم تصنيف حالات عدم المطابقة الي ثلاث حالات عدم مطابقة رئيسي /عدم مطابقة ثانوي / ملاحظة
- تجنب تصنيف عدم المطابقة علي اساس انها غير مطابقة رئيسية
- التأكد من أن المدقق عليه علي دراية بحالة عدم المطابقة المسجلة
- تحديد أصل المشكلة والاجراء التصحيحي الواجب اتخاذه

٣- التقرير يجب أن يحتوي علي :

- تاريخ التدقيق
- هدف ومجال التدقيق
- توقيع المدقق
- خطة التدقيق
- اسماء فريق التدقيق
- التعريف بالوحدة التنظيمية موضوع التدقيق
- الاشارة الي المراجع والوثائق الساندة الي بند المواصفة
- الملاحظات وحالات عدم المطابقة
- مستوي التطبيق أي درجة التقييم
- قائمة التوزيع

يجب ان لا يحتوي تقرير التدقيق علي

- اسماء اشخاص في تقارير عدم المطابقة
- معلومات سرية
- بيان غير موضوعي
- بيان انفعالي
- معلومات غير ذي صلة

هـ. الاجتماع الختامي :

يتم اجتماع فريق التدقيق في نهاية التدقيق مع الجهة المدقق عليها واستعراض الفقرات التالية :

- استعراض عملية التدقيق والنتائج التي تم تسجيلها.
- تلخيص حالات عدم المطابقة حسب الاهمية .
- اعطاء تصور عن الجهة المدقق عليها عن الاسلوب المناسب لاتخاذ الاجراءات التصحيحية والوقائية.
- اعطاء تصور للجهة المدقق عليها عن مواضع التحسين والتطوير.
- اعلام الجهة المدقق عليها بمسؤولية اتخاذ الاجراءات التصحيحية والوقائية .
- التاكيد علي اجراء متابعة من قبل فريق التدقيق لنتائج إغلاق حالات عدم المطابقة.
- تسليم نسخة من تقرير التدقيق الي رئيس الجهة المدقق عليها.
- تسليم تقرير التدقيق الي وحدة الجودة .

ثالثا : مراجعة عمليات التدقيق :

يقوم ممثل الادارة للنظام / وحدة الجودة بمراجعة جميع التقارير واعداد تقرير نهائي لعمليات التدقيق الداخلي ويكون عرض تقرير التدقيق ومناقشة الملاحظات المدونة فيه احدي الفقرات المهمة التي تحويها اجندة (مفكرة) اجتماع مراجعة الادارة وفي خلال الاجتماع يتم مناقشة حالات عدم المطابقة والاجراءات التصحيحية أو الوقائية المستقبلية اللازم اتخاذها والوقت المطلوب وتحديد المسؤولية تجاه ذلك.

رابعا : متابعة نتائج التدقيق :

تقوم فرق التدقيق بالتحقق ومتابعة تقارير حالات عدم المطابقة مع الجهات المعنية المدقق عليها والاجراءات التصحيحية المتخذة خلال الوقت المقترح للتنفيذ وعند التأكد من علاج هذه الحالات بصورة فعالة واثبات ذلك يتم اغلاق التقرير(العمامرة- ٢٠١٥ - ص ٢٨٥-٢٩٠).

٢-٢-١٠ معايير التدقيق الداخلي للجودة:

معايير التدقيق هي مستويات الأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد الإطار الذي يعمل المدقق ضمنه، ويعتمد عليها في الحكم على أداء مدقق الحسابات ونوعية العمل المنجز، وبالتالي فهي توفر مستوي معين من الثقة بعمل المدقق

وتمثل معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المبادئ الأساسية لمهنة التدقيق الداخلي، والتي يجب على المدققين الداخليين الالتزام بها عند أداء مهامهم المختلفة ويعتمد التدقيق كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها، التي تصدرها الهيئات المهنية، وتلقي القبول العام، والتي تتعكس على الإجراءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات هذه المهنة.

وتهدف معايير التدقيق بشكل عام إلى تحديد الكيفية التي يتم بها ممارسة وظيفة التدقيق، وتعتبر بمثابة مقياس لمستوي الأداء المهني المطلوب من مراجع الحسابات، ويمكن القول بأن المعايير تعتبر النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به مراجع الحسابات، وتحدد معايير المراجعة المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالفحص (النونو، ٢٠٠٩، ص ٥٠).

مفهوم معايير التدقيق الداخلي:

المعيار كمصطلح يعني درجة الأفضلية أو الامتياز المطلوبة لغرض معين كقياس أو وزن، على الآخرين التماثل معه ومسايرته، ويتم بواسطته الحكم على دقة أدائهم.

ويعرف معيار التدقيق بأنه "أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية، ودرجة الاتساق التي يصل إليها المدققون عند أدائهم لوظائفهم.

أما معايير التدقيق الداخلي، تحديداً، فتعرف بأنها "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن يكون، وذلك وفقاً لما تم التوصل إليه

(العمرى، ٢٠٠٦، ص ٣٤٦)

أهداف معايير التدقيق الداخلي نذكر منها ما أورده (المدلل، ٢٠٠٧، ص ٦٠) :

١. بيان المبادئ الأساسية التي تمثل ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون.
٢. وضع إطار عام لأداء وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن.
٣. وضع أسس لقياس وتقييم أداء المدققين الداخليين.
٤. التأسيس لعمليات ومعالجات تنظيمية متطورة وتشجيع إدخال تحسينات عليها
٥. كما تهدف معايير التدقيق الداخلي الى تعميق حالة الفهم لدى جميع المستويات الإدارية في منشآت الأعمال لحقيقة الدور والمسؤوليات المناطة بالتدقيق الداخلي، وتعزيز إدراكها لأهمية المساهمة في تحسين أداء التدقيق الداخلي

أهمية معايير التدقيق الداخلي:

تكمّن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيما يلي نذكر منها ما أورده (المرعي، ٢٠٠٩، ص ٤٨):

١. تعتبر ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين لأنها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم.
٢. المعايير ضرورية بالنسبة للإدارة؛ إذ إن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند أدائهم لوظائفهم في المنشأة.
٣. وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يعتبر ضرورياً بالنسبة للمدقق الخارجي ليطمئن الى متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين.
٤. يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد

معايير التدقيق الداخلي كما أورده (لظن ، ٢٠١٦، ص ٢١)

المجموعة الأولى: معايير الصفات Attribute Standards

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من قسم التدقيق الداخلي في المنشأة، والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي كما يتبين مما يلي:

• الأهداف و الصلاحية والمسؤولية Purpose , Responsibility and Authority

يتطلب تحديد أهداف، وصلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي إثباتها بوثيقة رسمية تتسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير، وعلى المسئول التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة وثيقة التدقيق دوريا وأخذ موافقة الإدارة العليا عليها.

• الاستقلالية والموضوعية Objectivity and Independence

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا، ويقصد بالاستقلال هو التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على تنفيذ مسؤوليات المدقق بطريقة غير متحيزة، مع تحقق درجة الاستقلالية اللازمة للاضطلاع بمسؤولياته، كما يتوجب على المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين في قيامهم بعملهم بفاعلية ومهنية، أو أن يتقيدوا بالمعايير الدولية للتدقيق والسلوك المهني والقوانين والتنظيمات والضوابط التي تضعها المنشأة.

• الكفاءة وبذل العناية المهنية

Care Professional Due and Proficiency

يتوجب على المدققين الداخليين امتلاك الكفاءة والمعرفة والمهارات للقيام بمسؤولياتهم الفردية وبذل العناية المهنية الواجبة.

• ضمان الجودة وبرنامج التحسين Improvement and Assurance Quality -

Program

يجب على مدير التدقيق الداخلي تطوير والحفاظ على برنامج ضمان الجودة والتحسين الذي يغي جميع جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

المجموعة الثانية: معايير الأداء StandardsPerformance

تتعلق معايير الأداء بتحديد طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها، كما تصنف طبيعة الخدمات التي يقدمها، مع أهمية وضع معيارا للجودة يمكن من خلاله قياس أداء تلك الخدمات. كما تعطي وصفا لتطبيق المعايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم المدققين الداخليين وهي تتضمن كلا من المعايير التالية :

● إدارة نشاط التدقيق الداخلي Activity Audit Internal the Managing

يقصد بإدارة نشاط التدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة وأن يدار نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان أن يضيف قيمة للمنشأة. وأن نتائج عمل التدقيق الداخلي تعمل على نحو فعال في تحقيق الغرض والمسؤولية المدرجة في ميثاق التدقيق الداخلي والمعايير، مع مراعاة الإفصاح عن أثر أية قيود على الموارد، والتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية، ومستغلة بفعالية لإنجاز الخطة الموافق عليها وأنها تسهم في فعالية وكفاءة الإدارة وإدارة المخاطر ومراقبة العمليات.

● طبيعة العمل Work of Nature

يتعين أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم إجراءات العمل بما يسهم في تحسين الحوكمة، وإدارة المخاطر وعمليات التحكم باستخدام أسلوب منهجي ومنضبط.

● التخطيط للمهمة Planning Engagement

حدد هذا المعيار ضرورة وضع خطة Planning لكل مهمة من قبل المدقق الداخلي وأهداف كل منها objectives Engagement وتحديد المخاطر المهمة الخاصة بالوحدة محل التدقيق، كما يجب على المدققين التأكد من أن نطاق المهمة كاف لتحقيق الأهداف الخاصة بالمهمة وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها، وتطوير برامج العمل بصورة مستمرة .Engagement Work program

• تنفيذ المهمة Engagement the Performing

يجب على المدققين الداخليين تحديد المعلومات information اللازمة لتنفيذ المهمة وتحليل وتقييم وتوثيق معلومات كافية وضرورة وجود إشراف supervision للتأكد من تحقيق أهداف المهمة.

إيصال النتائج Results Communicating

يتعلق هذا المعيار بضرورة قيام المدققين الداخليين بإيصال نتائج المهمة، وان تشمل هذه العملية أهداف المهمة، ونطاقها فضلاً عن التوصيات، ويجب أن تتصف عملية الإيصال بالدقة والموضوعية، والإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير وأثر ذلك على مهمة التدقيق، مع تحديد المتطلبات والالتزام بها عند إعداد وإيصال النتائج.

• رصد مراحل الانجاز Progress Monitoring

يتوجب على إدارة التدقيق الداخلي وضع نظام لمتابعة النتائج التي يتم إيصالها للإدارة، وكذلك التأكد من أن الإدارة التنفيذية قررت تحمل مسؤولية عدم اتخاذ إجراءات المعالجة اللازمة على نتائج تقارير التدقيق (

• التواصل لقبول المخاطر Risk of Acceptance the Communicating

يتضمن هذا المعيار تحديد مسؤولية مجلس الإدارة بالإقرار عن مستوى المخاطر المقبولة، وبالتالي فإن معايير الأداء تهتم بما يجب أن يكون عليه أداء إدارة التدقيق الداخلي بدءاً من وضع الخطة التدقيقية وانتهاءً بالإبلاغ عن نتائج هذا الأداء ومتابعته).

المبحث الثالث

المخاطر المصرفية

٢-٣-١ مفهوم الخطر : Risk Concept

بلا شك ان الانسان في حياته اليومية العامة والخاصة يتعرض لأخطار إن تحققت تسببت في خسائر نفسية او مادية أو كلاهما معا.... والانسان يتميز عن غيره من المخلوقات بقدرته علي التصرف واتخاذ القرار ، وبالرغم من هذه المنحة والهبة الربانية الا ان هناك من العوامل الطبيعية التي قد تحد في بعض الأحيان من مقدرته وتجعلها غير ذات موضوع ، ومن هنا يمكن ان نقول : ان الخطر يمثل ظاهرة شبه عامة ترتبط بحياة الانسان اليومية وانشطته التي يقوم بها خلال هذه الحياة فالإنسان مثلا معرض للمرض ، وانقطاعه عن العمل بسبب هذا المرض قد يؤدي لتخفيض دخله فاذا اضفنا لذلك مصروفات العلاج اللازمة لوضح لنا قيمة الخسارة المادية بسبب تحقق خطر المرض ومن هنا يمكن ان نعرف الخطر بأنه هو أي خسائر مادية متوقعة يمكن قياسها يحتمل ان تصيب الانسان نتيجة للظروف الطبيعية العامة والخاصة المحيطة به في حياته اليومية ، أو نتيجة لقرارات قد يتخذها خلال حالة معنوية يمكن ان تلازمه من التردد وعدم التأكد (قمحاوي ، ٢٠٠٢ - ص ١١).

٢-٣-٢ إدارة الخطر :

يقصد بإدارة الخطر كيفية التعامل مع المخاطر التي ستحدث مستقبلا وكيفية الحد منها وتقليلها وذلك بوضع الدراسات العلمية الصحيحة من الجهات المختصة

ويقصد بمفهوم إدارة الخطر أنه تلك الاساليب العلمية التي يجي أخذها في الحسبان عند إتخاذ القرار لمواجهة أي خطر من الأخطار التي تواجه الفرد أو المنشأة (علي ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٩).

٢-٣-٣ إدارة المخاطر Risk Management

- تعريف إدارة المخاطر:

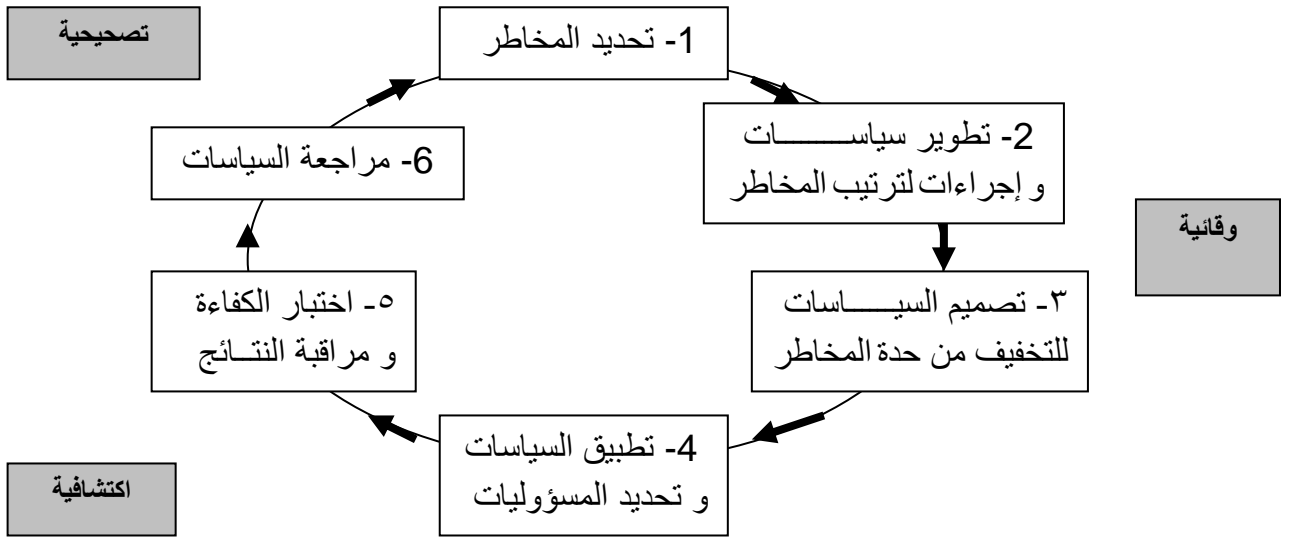
هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر و تخفيضها إلى مستويات مقبولة، و بشكل أدق هي عملية تحديد و قياس و السيطرة و تخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة. و تهدف إدارة المخاطر إلى:

- درء الخطر أو الوقاية من عواقبه، و العمل على عدم تكراره.

- التقليل من حجم الخسائر عند حدوثها.

- دراسة أسباب حدوث كل خطر لمنع حدوثه مستقبلا.

و بهذا تعتبر إدارة المخاطر عملية مستمرة لأن نقاط الضعف تتغير مع الوقت



(بن ديب ، وشلاي ٢٠٠٨ ص ٣)

شكل رقم (٣-١)

٢-٣-٤ اهداف ادارة المخاطر كما اوردت (حفصية ، ٢٠١٥) في الجدول
الاتي رقم (٢-٣)

اهداف ما قبل الخسارة	اهداف ما بعد الخسارة
الاقتصاد	البقاء
تقليل التوتر	استمرار العمليات
اداء الالتزامات	استقرار الارباح
المفروضة خارجيا	استمرارية النمو
	المسؤولية الاجتماعية

ادارة المخاطر المصرفية

٢-٣-٥ المخاطر المصرفية:

ان المؤسسات المالية ولاسيما المصارف تعتبر منظمات اعمال ومن خلال انشطتها المختلفة في قبول الودائع ومنح القروض والتسليفات والاستثمارات المالية فانها تتعرض الي انواع مختلفة من المخاطر المالية وغيرها من خلال استخدام اموالها بهذه الانشطة (رشدي ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٩ -)

والمخاطر الائتمانية هي اكثر انواع المخاطر اهمية مع الاخذ بعين الاعتبار ان المخاطر بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة متشابكة ببعضهما البعض ، فلم يعد من الملائم التعامل مع المخاطر الائتمانية بمنأى عن انواع المخاطر الاخرى .

وفي ضوء اننا نعيش في عالم العولمة وتزايد حدة المنافسة والاحداث والتقلبات الراهنة في الاسواق الدولية فإن قدرة البنوك علي المواجهة لهذه المخاطر يبدأ من تحديد ماهية المخاطر وطبيعتها وخصائصها وانواعها ثم استخدام الاسلوب العلمي المناسب لادارة تلك المخاطر (رزق ، ٢٠١٠ - ٥٩)

وبما ان سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لاي بلد تدل علي مدي سلامة النظام المالي وسلامة البنوك فإن من الاهمية بمكان الرقابة علي البنوك ودراسة المخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة وخاصة المخاطر الكبيرة والمهمة التي لها تاثير علي اوضاع البنك باسلوب علمي حديث (موسي ، ٢٠١٢ - ص ٢٦٨)

٢-٣-٦ انواع المخاطر: Types Of Risk

هنالك عدة انواع من المخاطر التي تواجه البنوك تتطلب وجود الية مناسبة معها ولتحقيق ذلك على البنوك ان تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر واعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الادارة والادارة العليا من اجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة

كافة المخاطر ذات الصلة واعداد التقارير عنها والاحتفاظ حينما يكون ضروريا برأسمال كاف للحد من هذه المخاطر. (الحداد ، ٢٠١٢م -ص ٢٩٧)

من حيث تأثيرها علي القطاعات الاقتصادية :

١- المخاطر النظامية (مخاطر السوق Systemetic Risk)

- هي المخاطر التي تتعرض لها كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية العامة وهذه المخاطر تسمى بمخاطر السوق وهذه المخاطر لايمكن تجنبها بالتنوع، فالتنوع الاستثماري يمكن ان يخفف منها لكنه لايمثل حلا جذريا لمواجهتها ، حيث لايمكن التخلص من هذه المخاطر أو تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنوع الاستثمارات ، ويتبع لها :
- مخاطر التضخم Inflation risk: وهي المخاطر الناتجة عن انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والاصول الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية ويمكن التعبير عنها بأنها المخاطر الناشئة عن زيادة التكلفة بسبب التغيرات في المستوى العام للأسعار.
- مخاطر تغير اسعار الفائدة Interest Rate Risk: هي المخاطر التي تكمن تقلبات اسعار الفائدة انخفاضا وارتفاعا والمخاطر الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة (عبد المعز ، ٢٠١٤-ص ٢٣٠)

■ مخاطر أسعار الصرف: Foreign Exchange Rate Risk

هي المخاطر التي يواجهها البنك أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي، حيث أنه قد يتعرض لخسائر كبيرة إذا لم تتم عملية التبادل بشكل سليم، ولذلك قد يتحمل البنك خسائر نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات. وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مراكز مأخوذة بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية. وتعتبر مخاطر أسعار الصرف أحد أشكال المخاطر التي تتضمن مخاطر متعددة مثل مخاطر الائتمان والسيولة. (عبد الكريم ، " ص ٧)

٢- المخاطر الغير نظامية Unsystematic Risk:

ونعني بها المخاطر التي تتعرض لها منشأة معينة او قطاع معين دون الآخر دون ان ينعكس تأثيرها علي باقي المنشآت أو القطاعات ، وهذه المخاطر يمكن تقليلها بالتنوع، حيث يجب هنا تنويع الاستثمارات وإدارتها بكفاءة عالية ، ومنها علي سبيل المثال :

مخاطر التمويل Financial Risk:

وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المنشأة علي جذب العملاء للتعامل معها ويكون ذلك عادة لأسباب تتعلق بسلامة مركزها المالي أو سمعتها في السوق (عبد المعز ، ٢٠١٤- ص ٢٣٠)

المخاطر التشغيلية Operational Risk:

عبارة عن الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية أو الافراد أو ضعف انظمة المعلومات أو وجود خلل في انظمة الضبط الداخلي أو بسبب احداث خارجية نمو التجارة الإلكترونية يجلب معه مخاطر محتملة (مثل الاحتيال الخارجي ومشاكل أمن الأنظمة) .
(الخضر ، ٢٠١١ ، ص ١٥)

الاسباب التي جعلت البنوك اكثر عرضه للمخاطر التشغيلية كما أورده (حماد ، " ص ٩):
ازدياد عمليات الدمج والانفصال بين البنوك.

❖ ظهور عدد من البنوك التي توفر خدمات على أساس واسع ومتنوع جداً يوجب الحاجة إلى الصيانة المتواصلة لأنظمة الدعم والضبط الداخلي.

❖ زيادة الاعتماد على الجهات الخارجية في القيام بأعمال داخلية للبنك مثل أنظمة التسوية والمقاصة قد يبرز بعض المخاطر الأخرى الهامة أمام البنوك.

❖ الأحداث التي ينتج عنها خسائر كبيرة للبنوك.

❖ عمليات الاحتيال الداخلي ، ومن أمثلتها:

أ. تعمد ذكر بيانات غير صحيحة في التقارير المالية .

ب. السرقة من قبل الموظفين .

ت. التعاملات غير السليمة باستخدام حسابات الموظفين.

ث. عمليات الاحتيال الخارجي ، ومن أمثلتها:

- i. السرقة والتزوير والتزييف والضرر الناتج عن القرصنة على أجهزة الحاسوب.
- ii. الممارسات غير السليمة المرتبطة بالعمالة وظروف العمل غير الآمنة ، والتي قد ينتج عنها مدفوعات أو أضرار شخصية .
- ج. الفشل غير المتعمد أو الإهمال غير المقصود بالنسبة لمقابلة التزام مهني خاص بعملاء محددين ، أو بسبب طبيعة أو تصميم منتج معين ، ومن الأمثلة على ذلك:
 - إفشاء معلومات سرية خاصة بالعملاء.
 - القيام بإجراء معاملات غير سليمة على حسابات البنوك.
 - القيام بعمليات غسل أموال.
 - تقديم خدمات أو منتجات مصرفية غير مسموح بها قانوناً.
- ح. إلحاق الضرر بالأصول الثابتة بسبب كوارث طبيعية أو غيرها من الأحداث مثل الإرهاب والهزات الأرضية والحرائق والفيضانات وغيرها.
 1. الإخلال بواجبات العمل من قبل العاملين في البنك.
 2. عدم سلامة أنظمة البنك أو سوء تشغيلها ، أو عدم كفاءة الاتصالات فيما بين النقاط المختلفة لفروع البنك.
 3. سوء تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات أو العلاقات مع الأطراف الخارجية . ومن أمثلة ذلك:
 - أخطاء في إدخال البيانات
 - إخفاق في إدارة الضمانات.
 - عمليات توثيق قانونية غير كاملة

مخاطر الائتمان Credit Risk

المخاطر الائتمانية هي الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، بسبب ظروف عامة سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة بالمقترض نفسه، ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر Default Risk. بشكل عام، ومن أجل تخفيض الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان يتحمل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا المسؤولية في وضع وإعتماد إستراتيجية منح التسهيلات وسياسات وإجراءات عمل تتلاءم مع

الواقع العملي والبيئة المصرفية وأن يتم مراجعتها وتحديثها باستمرار، وتعيين الكادر المؤهل القادر على القيام بتنفيذ عمليات المنح والمتابعة والمراقبة. (عبد الكريم " " ص ٧-)

مخاطر السيولة Liquidity Risk:

تمثل المخاطر الناشئة عن عدم قدرة المصرف علي الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الاداء من خلال توفير الاموال اللازمة لذلك دون تحمل اي خسائر غير مقبولة ، حيث يلجا المصرف احيانا الي التمويل قصي الاجل لسد النقص في السيولة ولكن ذلك يكون بتكاليف مرتفعة ، وتنشأ هذه عادة من خلال الاندفاع غير العادي من قبل المودعين لسحب اموالهم دفعة واحدة ، أو نتيجة الاقتراض لفترات أطول من فترات الايداع (رزق، ٢٠١٠ ص ٦١)

٢-٣-٧ العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي كما اورده (فرح ،

٢٠١٤- ص ٨٤-):

- ١) التغييرات التنظيمية والإشرافية
- ٢) عدم استقرار العوامل الخارجية
- ٣) المنافسة
- ٤) تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية
- ٥) التطورات التكنولوجية. Technological Developments

٢-٣-٨ العناصر الرئيسية في إدارة فعالة للمخاطر كما اورده (فرح ،

٢٠١٤- ص ٨٤-)

- ١) وجود استراتيجيات وإجراءات واضحة وشاملة .
- ٢) توفر المعلومات بشكل منظم ودائم للادارة .
- ٣) توزيع وتفويض واضح للمسؤوليات وعدم تدخل في الواجبات (لا بد من وجود هيكل مؤسساتي داخل المصرف يتضمن الوصف الوظيفي وخطوط السلطات وخطوط التقارير)

- ٤) توفر سجلات محاسبية ومستندية مناسبة
- ٥) وجود أنظمة رقابة داخلية وخارجية وأنظمة تحقق من مستوى الاداء
- ٦) وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر

٢-٣-٩ منهجية إدارة المخاطر كما أورده (الشيخ ، ٢٠٠٩ ، ص ٣١) :

لتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لابد من تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة ويطلق علي هذه الخطوات الاطار العام لإدارة المخاطر ، وقد تعددت آراء الباحثين حول تحديد هذه الخطوات نذكر اهمها :

تحديد المخاطر Risk Identification : من اجل ادارة المخاطر لابد ان تقوم أولاً بتحديدها، فكل منتج أو خدمة تقدمها المنشأة ينطوي عليها عدة مخاطر ،فعملية تحديد المخاطر يجب ان تتصف بالاستمرارية ويجب أن يتم فهم كافة انواع المخاطر علي مستوى كل عملية وكل نشاط

قياس المخاطر Risk Measurement : بعد تحديد المخاطر المتعلقة بكل نشاط، تكون الخطوة التالية هي قياس المخاطر حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر اليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه ومدته وإحتمال حدوثه ، وأن القياس الصحيح هو الذي يقوم في الوقت المناسب ويكون علي درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة الي ادارة المخاطر

ضبط المخاطر Risk Control : بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر ، حيث إن هنالك ثلاثة طرق لضبط المخاطر وهي تجنب المخاطر أو تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر

مراقبة المخاطر Risk Monitoring :

علي المنظمات ان تعمل علي ايجاد نظام معلومات قادر علي تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الوقت والاهمية أن يكون قادر علي مراقبة التغيرات المهمة لديه في وضع المخاطر

المبحث الرابع

التدقيق الداخلي في المصارف

٢-٤-١ طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف :

تعد المصارف بمثابة العمود الفقري الذي يركز عليه الإقتصاد في جميع الدول فقد عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي عن الإتحاد الدولي للمحاسبين المصرف بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي تعمل فيها . وتتمثل الوظيفة الرئيسية في المصرف في قبول الودائع والإئتمان إضافة الى الخدمات المالية الأخرى مثل شراء وبيع العملات الأجنبية والأوراق المالية وإصدار وقبول الإعتمادات وغيرها من الأعمال المصرفية . ونظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفية؛ فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات ومراقبة ومتابعة الأداء ،لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في المصارف حيث يجب اخضاع جميع دوائر وانشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي دون استبعاد اي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل وفيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام التدقيق :

١. فحص وتقييم مدى فعالية وملائمة نظام الرقابة الداخلي وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من القيام بالمسؤوليات .
٢. تقييم مدى الموثوقية في العمل بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية
٣. تقييم التزام المصرف بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر
٤. تقييم مدى ملائمة المعلومات المالية والإدارية لإتخاذ القرارات
٥. تحقق سير العمل في اقسام ودوائر المصرف بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفعالية في العمل (سعدودي ، ٢٠١٥ ، ص ١٠)

٢-٤-٢ أهداف التدقيق الداخلي في المصارف كما أورده (المدهون، ٢٠١٤، ص ٣٣):

١. تيسير تحقيق اهداف العمل في المصرف
٢. الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف
٣. تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات حماية اصول المصرف
٤. تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر
٥. تيسير الإمتثال لقوانين حوكمة الشركات وتقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق الداخلي
٦. استعراض ومراجعة الإلتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف
٧. زيادة الموثوقية بالقوائم المالية

٢-٤-٣ أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية التالية كما أورده (عائشة ، ٢٠١٥، ص ١٢)

أ. الأسس الإدارية:

- تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:
- وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للمصرف؛ حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم؛ وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.

- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدر من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.

ب. الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها :

- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية

- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه

- تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

4-4-2 إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف:

أدت التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي، في السنوات الأخيرة إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع المصرفي، كالتكنولوجيا، المنافسة الحادة، التي تؤثر على عوائد المنشآت المالية.

أ. تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية

غالباً ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للبنك، التي توجد الوسائل المادية لضمان السير الطبيعي للأجهزة التنفيذية، ورغم أن لكل منشأة مالية خصوصياتها وأهدافها الخاصة، غير أنها لا تتحرف كثيراً عن الأهداف العامة المشتركة، والتي تمنح للمراقبة الداخلية كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية:

❖ المحافظة على تأمين العمليات.

❖ الرفع من فعالية ونوعية الخدمات.

❖ التأكد من احترام تحقيق الأهداف الموضوعية من الإدارة.

ب. استعمال دليل الإجراءات:

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها، خاصة أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، فلا بد من توجيه الأفراد و المسؤولين إلى تنفيذ العمليات المصرفية الأقل خطورة غير أن في الواقع العملي نصادف حالتين:

❖ إما عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية، نتيجة عدم إدراك المسؤولين لفائدته.

❖ أو أن يكون الدليل موجود لكنه غير قابل للاستغلال، ويرجع ذلك لعدم ملائمة لأوضاع أو لوجود تعقيدات تصعب على مستخدميه فهمها.

❖ ولضمان فعالية دليل الإجراءات لا بد أن يتميز بما يلي:

❖ الوضوح والشمولية في مضمونه.

❖ أن يكون تحت تصرف كل من يهمه الأمر.

❖ يتم تنفيذه بإحكام.

❖ إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة (رضوان ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤٤)

ج. الفصل بين الوظائف

إن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة، بمعنى آخر الفصل بين كل من:

❖ مهام التصديق والتصريح التي غالباً ما يتكفل بها أشخاص معينة من الإدارة العامة.

❖ مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات المصرفية: المحاسبة، الخزينة.....الخ.

❖ مهام المراقبة والتدقيق لمجمل العمليات والإجراءات، وبما أن هذه الأخيرة متعددة فلا يمكن ضمان فحصها باستمرار، لذلك تبقى أفضل وسيلة للتحكم هي المراقبة الذاتية.

د. الموضوعية في الحسابات:

الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية، لذلك فإن البنوك تسجل عددا كبيرا جدا من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المالية والمحاسبية، وعليه من الضروري وجود نظام يبين ويفسر حقيقة هذه الحسابات، بشكل يجنب البنك تحمل المخاطر التي غالبا ما نجدها في المنشآت البنكية.

ه. مراجعة داخلية فعالة:

تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندمجة في النظام السائد، حيث يضمن تطبيقها، غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لا بد من التحكم فيها، عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار مثل تسجيل الحسابات، الضمانات، القروض..... الخ، لذلك تحتاج البنوك إلى مستوى ثاني من المراقبة يتمثل في التدقيق الداخلي التي تتحقق من سلامة التنفيذ، فالتدقيق هو مراقبة المراقبة ، بحيث تصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك، كما تضمن تطبيق القواعد والسياسات العامة للإدارة، وتسعى إلى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصرا مهما جدا في عمل البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام

و. كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء:

تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحققة، الشيء الذي يعطي للمراقبة الداخلية ضمانا مزدوجا وذلك من خلال:

❖ تقدير النتائج: والذي يسمح للبنك بمعرفة أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بالتسجيل، ومن خلال هذا النظام تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والانحرافات ومصدر الفروق المسجلة بالنسبة للموازنات التقديرية.

تحسين النتائج: فلا بد أن يضمن النظام للبنوك الوسيلة التي تسمح بالبحث باستمرار عن تحقيق أكبر فعالية ممكنة وتحسين العوائد والكشف السريع لأخطاء التسجيل والتكيف مع المحيط وتغييراته . (راضية ، صباحي)

٢-٤-٥ المسؤ وليات والوظائف الرئيسة لإدارة المخاطر في المصارف نذكر منها ما أورده (المدهون ، ٢٠١١ ، ص ٣٨) .

❖ هناك العديد من المهام التي تتعلق بإدارة المخاطر من أجل ضمان سير الأداء في الاتجاه السليم وفيما يلي نستعرض أهمها :

❖ ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية .

❖ القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في المصرف .

❖ تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص .

❖ مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بالاعتبار إجمالي المخاطر لخدمات معينة .

❖ مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول .

❖ مراجعة الخدمات المصرفية المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر .

❖ تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر والاشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة .

❖ المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات .

❖ نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل

٢-٤-٦ دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وهي :

نذكر منها ما أورده (شرودة، ٢٠١٥، ص ٥٧)

- ❖ تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي .
- ❖ القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وعمليات الحوكمة في المنشأة بشأن إدارة المخاطر ومن بين أهم الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام
- ❖ مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية
- ❖ تقييم عمليات إدارة المخاطر
- ❖ إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر
- ❖ تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية
- ❖ إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر

٢-٤-٧ ومن أجل قيام المدقق بدور فعال في إدارة المخاطر، وجب عليه القيام

بالمهام التالية نذكر منها ما أورده (سعودي ، ٢٠١٥ ص ١٩) :

- ❖ الحصول على المستندات التي تبين طريقة المؤسسة في إدارة مخاطرها، والتأكد من خلالها على شمولية المعلومات ومناسبتها

❖ لطبيعة المنشأة

❖ البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجعة التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر

❖ مراجعة تقارير تقييم المخاطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين

❖ التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر

❖ المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر

❖ التأكد من وجود آلية تدابير مبكرة للأزمات المالية

❖ إجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة

❖ ٢-٤-٨ دور التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية وكفاءة إدارة المخاطر:

ويمكن دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من خلال مساعدة المنظمة في التعرف على المخاطر وتقييمها والمساعدة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر ومراقبتها وذلك كما أورده (شريقي ، ٢٠١٥ ص ٣١) :

❖ مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر، وذلك بتقديم خدمات استشارية واقتراحات.

❖ التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.

❖ تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وأنظمة القياس المتبعة على مستوى كل الأنشطة والعمليات بالمؤسسة.

❖ تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية للتحكم في المخاطر المتعرف عليها وصحة قياسها؛

❖ تقييم التقارير المعدّة من من طرف مدير المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الإبلاغ والبت بمعالجتها والإجراءات التصحيحية المتخذة.

❖ رفع تقارير إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر.

ومن خلال ما سبق، تتضح لنا العلاقة الوطيدة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المؤسسة، حيث أصبحت المؤسسات في الوقت الحالي وفي إطار التسيير الحديث تعتبر التدقيق الداخلي كأحد الأدوات الرئيسية للرفع من فعالية وكفاءة إدارة المخاطر، كما أن المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ركزت على قيام التدقيق الداخلي بتقييم فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسة.

الباب الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية

تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة

تناولت الباحثة في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي إتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي أتبعته لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وإستخراج النتائج، كما يشمل الفصل تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً منهجية الدراسة :

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث ليصل في النهاية الي نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة ، وهو الاسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث إضافة الي انه العلم الذي يعني بكيفية اجراء البحوث العلمية .

ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي ، بهدف بيان التدقيق الداخلي للجودة وأثره علي المخاطر المصرفية في المصارف الحائزة علي شهادة الايزو في السودان - دراسة تطبيقية علي مصرف فيصل الاسلامي السوداني وقد اعتمدت الدراسة علي مصدرين اساسيين في جمع البيانات وهما:

مصادر البيانات الاولية :

وتمثلت هذه المصادر في تصميم استبانة ومن ثم توزيعها علي عينة الداسة ، وذلك لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS واستخدام الاختبارات الحصائية المناسبة بهدف الوصول الي دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة

مصادر البيانات الثانوية :

تمثلت هذه المصادر في الكتب والدوريات والمنشورات والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة والمقالات علي الشبكة العنكبوتية الانترنت .

مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع أقسام المخاطر بالمصرف

حيث قام الباحث بتوزيع عدد (80) استبانة على المستهدفين واستجاب (٨٠) فرداً حيث أعادوا الإستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (١٠٠%) من المستهدفين.

أداة الدراسة

وقد تم اعداد الاستبانة علي النحو التالي

- ١) اعداد استبانة اولية من اجل استخداما في جمع البيانات والمعلومات
- ٢) عرض الاستبانة علي المشرف من اجل اختبار مدي ملائمتها لجمع المعلومات
- ٣) عرض الاستبانة علي مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم في تقديم النصح والارشاد وتعديل وحذف مايلزم
- ٤) توزيع الاستبانة علي جميع افراد العينة لجمع المعلومات للدراسة

وصف الاستبانة

احتوت الاستبانة على قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة والنوع.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (٥١) عبارة طُلب من أفراد الدراسة أن يحددوا إستجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات، (وافق بشدة، اوافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث كما يلي:

- الفرضية الأولى: تحتوي علي (١٠) عبارات.
- الفرضية الثانية: تحتوي علي (٨) عبارات.
- الفرضية الثالثة: تحتوي علي (٨) عبارات.

الاساليب الاحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة و للتحقق من فرضياتها، تم إستخدام الاساليب الاحصائية الاتية :

- ١- التوزيع التكرارى للاجابات.
- ٢- الاشكال البيانية.
- ٣- النسب المئوية.
- ٤- معادلة ألفا-كرونباخ لحساب معامل الثبات.
- ٥- الوسيط.
- ٦- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات .

للحصول على نتائج دقيقة قدر الامكان ، تم استخدام البرنامج الاحصائي **SPSS** و الذى يشير اختصارا الى الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical Package for Social Sciences**.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شملها على الآتي:

- ١- الافراد من مختلف الفئات العمرية .
- ٢- الافراد من مختلف المؤهلات العلمية.
- ٣- الافراد من مختلف التخصصات العلمية.
- ٤- الافراد من مختلف سنوات الخبرة.
- ٥- الافراد من النوعين.

فيما يلي وصفاً لأفراد الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين):

١- العمر:

يوضح الجدول (١) والشكل (١) التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق العمر.

الجدول (١)

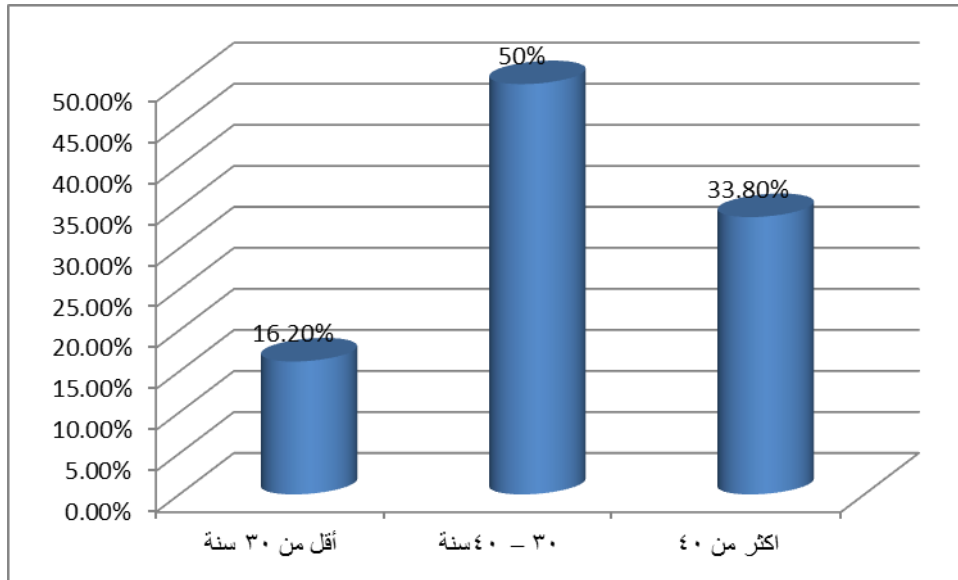
التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق العمر

الفئات العمرية	العدد	النسبة
أقل من ٣٠ سنة	13	%16.2
٣٠ - ٤٠ سنة	40	%50
أكثر من ٤٠	27	%33.8
المجموع	80	%١٠٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م

الشكل (١)

التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق العمر



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتضح من الجدول (١) والشكل (١) أن غالبية أفراد الدراسة في الفئة العمرية (٠3 - ٤٠) سنة حيث بلغ عددهم (٤٠) فرداً ويشكلون ما نسبته (٥٠%)، يليهم الذين في الفئة العمرية (أكثر من ٤٠) سنة حيث بلغ عددهم (٢٥) فرداً وبنسبة (٣٣.٨%).

٢- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول (٢) والشكل (٢) التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق المؤهل العلمي.

الجدول (٢)

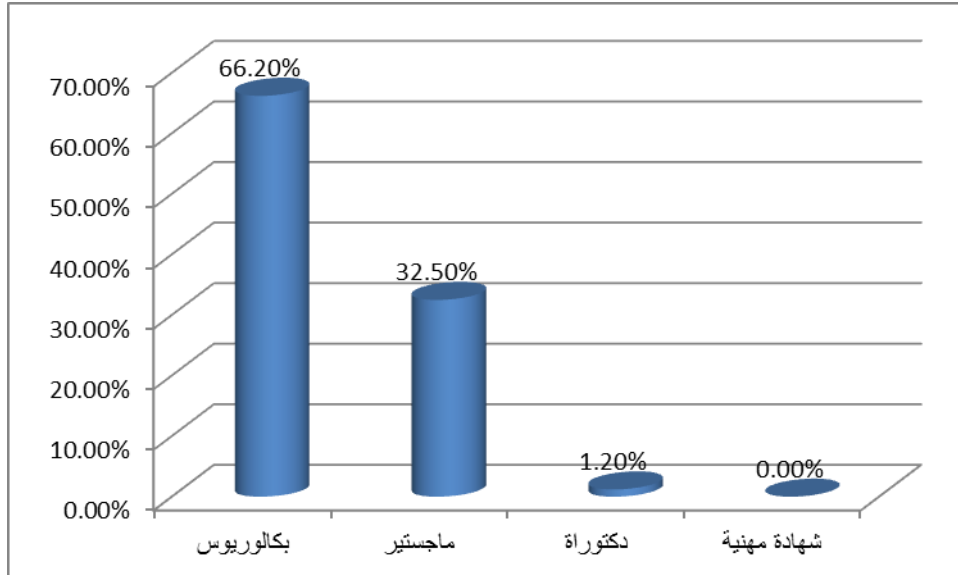
التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق المؤهل العلمي

المؤهلات العلمية	العدد	النسبة
بكالوريوس	53	%66.2
ماجستير	26	%32.5
دكتورة	1	%1.2
شهادة مهنية	0	%0.0
المجموع	80	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م

الشكل (٢)

التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتضح من الجدول (٢) والشكل (٢) أن غالبية أفراد الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس حيث بلغ عددهم (٥٣) فرداً ويشكلون ما نسبته (٦٦.٢%)، يليهم الذين مؤهلهم العلمي ماجستير بعدد (٢٦) فرداً بنسبة (٣٢.٥%)، فيما بلغ عدد الذين مؤهلهم العلمي دكتوراة (١) أفراد وبنسبة (١.٢%).

٣- التخصص العلمي:

يوضح الجدول (٣) والشكل (٣) التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق التخصص العلمي.

الجدول (٣)

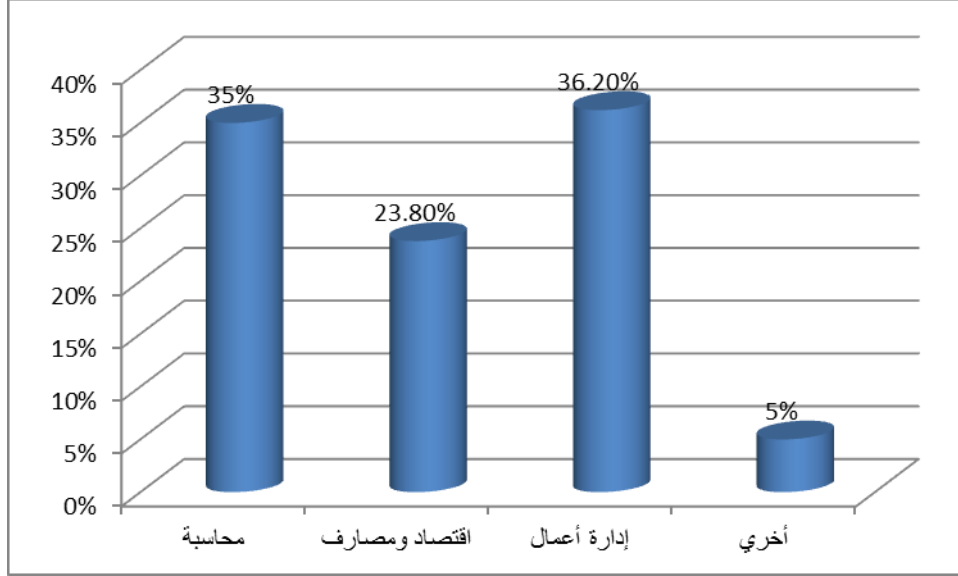
التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة
محاسبة	٢٨	٣٥%
اقتصاد ومصارف	١٩	٢٣.٨%
إدارة أعمال	٢٩	٣٦.٢%
أخرى	٤	٥%
المجموع	٨٠	١٠٠.٠%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م

الشكل (٣)

التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتضح من الجدول (٣) والشكل (٣) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد الدراسة هو (إدارة أعمال) حيث بلغ عددهم (٢٩) فرداً ويشكلون ما نسبته (٣٦.٢%)، يليهم الذين تخصصهم العلمي (محاسبة) بعدد (٢٥) فرداً بنسبة (٣٥%).

٤- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول (٤) والشكل (٤) التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق سنوات الخبرة.

الجدول (٤)

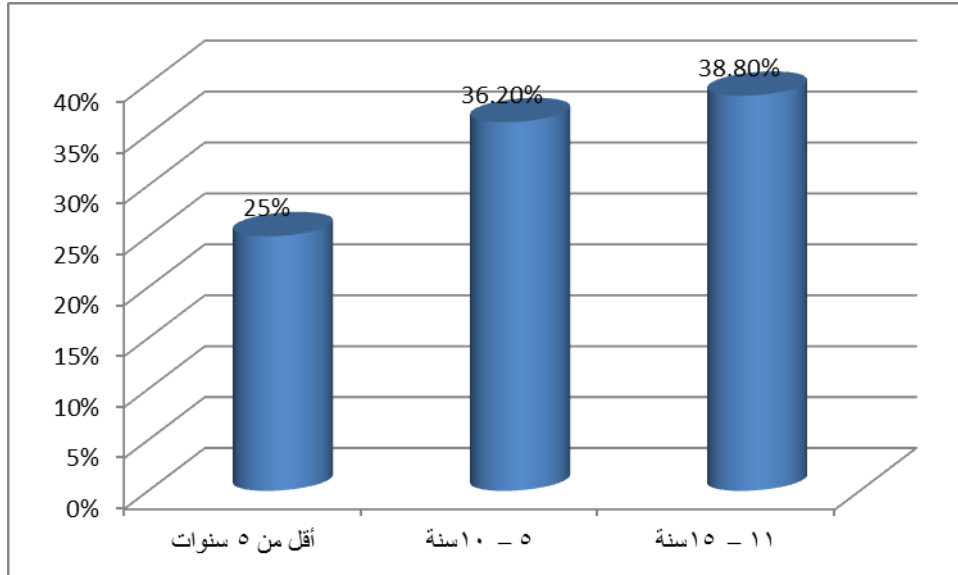
التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من ٥ سنوات	٢٠	%٢٥
٥ - ١٠ سنة	٢٩	%٣٦.٢
١١ - ١٥ سنة	٣١	%٣٨.٨
المجموع	٨٠	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م

الشكل (٤)

التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج Excel, 2017م

يتضح من الجدول (٤) والشكل (٤) أن غالبية أفراد الدراسة عدد سنوات خبرتهم (١١ - ١٥ سنة) حيث بلغ عددهم (٣١) فرداً ما نسبته (٣٨.٨%)، يليهم الذين عدد سنوات خبرتهم (٥-١٠ سنة) حيث بلغ عددهم (٢٩) فرداً ما نسبته (٣٦.٢%).

٥-الشهادات العلمية:

يوضح الجدول (٥) والشكل (٥) التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق الشهادة العلمية

الجدول (٥)

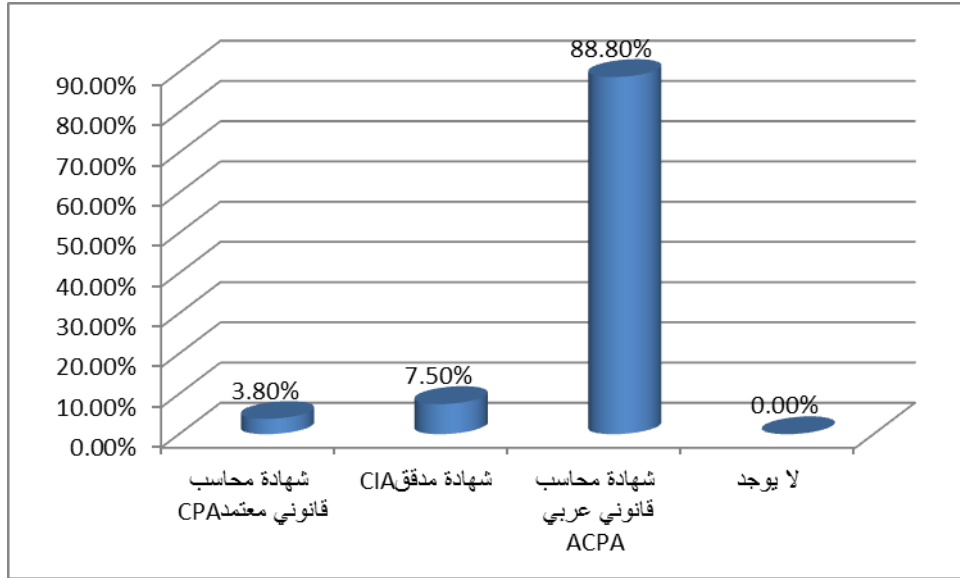
التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق الشهادة العلمية

النسبة	العدد	الشهادة العلمية
٣.٨%	٣	شهادة محاسب قانوني معتمد CPA
٧.٥%	٦	شهادة مدقق CIA
٨٨.٨%	٧١	شهادة محاسب قانوني عربي ACPA
٠.٠%	٠	لا يوجد
١٠٠.٠%	٨٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م

الشكل (٥)

التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق الشهادة العلمية



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتضح من الجدول (٥) والشكل (٥) أن غالبية أفراد الدراسة شهاداتهم العلمية شهادة محاسب قانوني عربي ACPA حيث بلغ عددهم (٧٠) فرداً وبنسبة (٨٨.٨%).

ثبات وصدق أداة الدراسة:

الثبات الصدق الظاهري للاداة (اراء المحكمين)

والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

$$\sqrt{\text{الثبات}} = \text{الصدق}$$

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبانة عن طريق معادلة ألفا-كرونباخ .

وكانت النتيجة كما في الجدول الآتي:

الجدول (٦)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة على الإستبيان

العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الفرضية الأولى	٠.٨٥٩	٠.٩٢
الفرضية الثانية	٠.٨٧١	٠.٩٣
الفرضية الثالثة	٠.٨٧٩	٠.٩٣
الفرضية الرابعة	٠.٨٩٨	٠.٩٥
الفرضية الخامسة	٠.٧٧٣	٠.٨٩
الفرضية السادسة	٠.٧٢٤	٠.٨٥
الفرضية السابعة	٠.٦٥٣	٠.٨١
الفرضية الثامنة	٠.٦٥٣	٠.٨٣
جميع العبارات	٠.٩٣٢	٠.٩٦

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م

يتضح من نتائج الجدول (٦) أن معاملي الثبات والصدق لإجابات أفراد الدراسة على كل فرضية وجميع العبارات المتعلقة بفرضيات الدراسة تقترب من الواحد الصحيح مما يدل على أن استبانة الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين بما يحقق أغراض الدراسة، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

إختبار صحة فرضية الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة و التحقق من فرضيتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان و التي تبين آراء أفراد الدراسة، حيث تم إعطاء الدرجة (٥) كوزن لكل إجابة " اوافق بشدة"، و الدرجة (٤) كوزن لكل إجابة " اوافق"، و الدرجة (٣) كوزن لكل إجابة " محايد"، و الدرجة (٢) لكل إجابة " لا اوافق"، و الدرجة (١) كوزن لكل إجابة " لا اوافق بشدة". ولمعرفة إتجاه الإستجابة فإنه يتم حساب الوسيط. إن كل ما سبق ذكره و حسب متطلبات التحليل الاحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية الى متغيرات كمية، و بعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في اجابات أفراد الدراسة على عبارات فرضيات الدراسة.

الباب الرابع

عرض و مناقشة النتائج

عرض و مناقشة نتائج الدراسة :

١- عرض و مناقشة نتائج الفرضية الاولى :

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الاولى هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمة الوقائية للمدقق الداخلي والمخاطر المصرفية

الجدول (٧)

ت	العبرة	التكرار النسبة				
		او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة
١	يتم إعداد خطة تدقيق شاملة يحدد فيها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المصرف	٣١ %٣٨.٨	٤٨ %٦٠	١ %١.٢	٠ %٠.٠	٠ %٠.٠
٢	يتم اجراء مقابلات مع المستويات الادارية المختلفة لتحديد اهداف كل مستوي والمخاطر المتعلقة به	٢٢ %٢٧.٥	٥٧ %٧١.٢	١ %١.٢	٠ %٠.٠	٠ %٠.٠
٣	يتم تعاون المدقق مع الادارة لتحديد المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والازمات والاحداث الطارئة المحتمل حدوثها	٢٣ %٢٨.٨	٤٨ %٦٠	٢٣ %٢٨.٨	٠ %٠.٠	٠ %٠.٠
٤	يتم وضع ضوابط تحد من حدوث المخاطر	٢٥ %٣١.٢	٥٣ %٦٦.٢	٢ %٢.٥	٠ %٠.٠	٠ %٠.٠
٥	يتم وضع نظم واجراءات التدقيق بناء علي دراسة للمخاطر التي تواجه المصرف	٢٩ %٣٦.٢	٥١ %٦٣.٨	٠ %٠.٠	٠ %٠.٠	٠ %٠.٠

٦	يتم توفير المعلومات للإدارة لإتخاذ قراراتها بشكل دقيق ومنظم	٣٤	٤٢	٤	٠	٠
		%٤٢.٥	%٥٢.٥	%٥	%٠.٠٠	%٠.٠٠
٧	يعمل علي حماية المصرف من الغش والاختلاس	٢١	٥٣	٦	٠	٠
		%٢٦.٢	%٦٦.٢	%٧.٥	%٠.٠٠	%٠.٠٠
٨	يعمل علي حماية المصرف من الهدر والاسراف	٢٥	٥٣	٢	٠	٠
		%٣١.٢	%٦٦.٢	%٢.٥	%٠.٠٠	%٠.٠٠

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م.

لإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الاولى ، الجدول (٨) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

الجدول (٨)

ت	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
١	يتم إعداد خطة تدقيق شاملة يحدد فيها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المصرف	٤٧.٤٧٥	٠.٠٠٠٠	٤	اوافق
٢	يتم اجراء مقابلات مع المستويات الادارية المختلفة لتحديد اهداف كل مستوي والمخاطر المتعلقة به	٦٠.٠٢٥	٠.٠٠٠٠	٤	اوافق
٣	يتم تعاون المدقق مع الادارة لتحديد المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والازمات والاحداث الطارئة المحتمل حدوثها	٦٤.٣٠٠	٠.٠٠٠٠	٤	اوافق
٤	يتم وضع ضوابط تحد من حدوث المخاطر	٤٨.٩٢٥	٠.٠٠٠٠	٤	اوافق

٥	يتم وضع نظم واجراءات التدقيق بناء علي دراسة للمخاطر التي تواجه المصرف	٦.٠٥٠	٠.٠١٤	٤	اوافق
6	يتم توفير المعلومات للادارة لإتخاذ قراراتها بشكل دقيق ومنظم	٣٠.١٠٠	٠.٠٠٠	٤	اوافق
7	يعمل علي حماية المصرف من الغش والاختلاس	٤٣.٢٢٥	٠.٠٠٠	٤	اوافق
8	يعمل علي حماية المصرف من الهدر والاسراف	٤٨.٩٢٥	٠.٠٠٠	٤	اوافق
	جميع العبارات	٥٨.٢٦١	٠.٠٠٠	٤	اوافق

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م.

من الجدول اعلاه :

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولى (٤٧.٤٧٥) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (٦٠.٠٢٥) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون بشدة علي العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (٦٤.٣٠٠) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (٤٨.٩٢٥) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون بشدة علي العبارة.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (٦.٠٥٠) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠١٤) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السادسة (٣٠.١٠٠) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السابعة (٤٣.٢٢٥) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثامنة (٤٨.٩٢٥) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.
 - ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الاولى (٥٨.٢٦١)، و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين علي الفرضية الأولى.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الاولى قد تحققت ولصالح الموافقين.

٢- عرض و مناقشة نتائج الفرضية الثانية :

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثانية هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمة التقييمية للمدقق الداخلي والمخاطر المصرفية

الجدول (٩)

ت	العبارة	التكرار النسبة			
		اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق بشدة
١	هنالك نظام معلومات كاف لمراقبة اداء مقدمي الخدمات بالمصرف	١٩ %٢٣.٨	٥٣ %٦٦.٢	٨ %١٠	٠ %٠.٠
٢	يتم تقييم جميع الانشطة للتأكد من مدي الفعالية والكفاءة في الاداء	١٦ %٢٠	٦٢ %٧٧.٥	٢ %٢.٥	٠ %٠.٠
٣	يتم التأكد من مدي الالتزام بالسياسة والاجراءات	٢٠ %٢٥	٦٠ %٧٥	٠ %٠.٠	٠ %٠.٠
٤	هنالك مناقشة لفعالية ادارة المخاطر	١٩ %٢٣.٨	٥٦ %٧٠	٥ %٦.٢	٠ %٠.٠
٥	يتم فحص وتقييم سلامة نظام ادارة المخاطر بشكل دوري	١٦ %٢٠	٦٢ %٧٧.٥	٢ %٢.٥	٠ %٠.٠
٦	يتحقق من مدي انجاز الاهداف المخططة وفعالية النتائج	٢١ %٢٦.٢	٥٤ %٦٧.٥	٥ %٦.٢	٠ %٠.٠

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م.

لإختبار وجود الفروق بين اعداد المبحوثين تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارات الفرضية الثانية، الجدول (١٠) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

الجدول (١٠)

ت	العبارة	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحو ثين
١	هنالك نظام معلومات كاف لمراقبة اداء مقدمي الخدمات بالمصرف	٤١.٢٧٥	٠.٠٠٠٠	٤	اوافق
٢	يتم تقييم جميع الانشطة للتأكد من مدي الفعالية والكفاءة في الاداء	٧٣.٩٠٠	٠.٠٠٠٠	٤	اوافق
٣	يتم التأكد من مدي الالتزام بالسياسة والاجراءات	٢٠.٠٠٠	٠.٠٠٠٠	٥	اوافق بشدة
٤	هنالك مناقشة لفعالية ادارة المخاطر	٥٢.٠٧٥	٠.٠٠٠٠	٥	اوافق بشدة
٥	يتم فحص وتقييم سلامة نظام ادارة المخاطر بشكل دوري	٧٣.٩٠٠	٠.٠٠٠٠	٤	اوافق
٦	يتحقق من مدي انجاز الاهداف المخططة وفعالية النتائج	٤٦.٨٢٥	٠.٠٠٠٠	٥	اوافق بشدة
	جميع العبارات	٣٨.٩٧٥	٠.٠٠٠٠	٤	اوافق

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م.

من الجدول اعلاه :

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولى (٤١.٢٧٥) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (٧٣.٩٠٠) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (٢٠.٠٠٠٠) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون بشدة علي العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (٥٢.٠٧٥) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون بشدة علي العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (٧٣.٩٠٠) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السادسة (٤٦.٨٢٥) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل

من قيمة مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون بشدة علي العبارة.

ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (38.975) و القيمة الاحتمالية لها (0.0000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية قد تحققت ولصالح الموافقون.

عرض و مناقشة نتائج الفرضية الثالثة :

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثالثة هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمة الإنشائية للمدقق الداخلي والمخاطر المصرفية

الجدول (١١)

ت	العبرة	التكرار النسبة %			
		او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق بشدة
١	يتم التاكيد من مصداقية المعلومات المالية والتشغيلية	٢٣ %٢٨.٨	٥٣ %٦٦.٢	٤ %٥	٠ %٠.٠
٢	هنالك تطوير ودعم للقوي البشرية وقاعدة معلومات المؤسسة	١٧ %٢١.٢	٦١ %٧٦.٢	٢ %٢.٥	٠ %٠.٠
٣	هنالك موظفين يتمتعون بخبرات ومؤهلات جيدة في ادارة المخاطر	٢٦ %٣٢.٥	٥٠ %٦٢.٥	٤ %٥	٠ %٠.٠
٤	هنالك دليل مكتوب للسياسات والاجراءات المتبعة كدليل لعمل الموظفين في المصرف	٥١ %٦٣.٨	٦ %٧.٥	٢ %٢.٥	٠ %٠.٠

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م.

لإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة ، الجدول (١٢) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

الجدول (١٢)

ت	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
١	يتم التأكد من مصداقية المعلومات المالية والتشغيلية	٤٥.٧٧٥	٠.٠٠٠٠	٥	وافق بشدة
٢	هنالك تطوير ودعم للقوي البشرية وقاعدة معلومات المؤسسة	٧٠.٥٢٥	٠.٠٠٠٠	٤	وافق
٣	هنالك موظفين يتمتعون بخبرات ومؤهلات جيدة في ادارة المخاطر	٣٩.٧٠٠	٠.٠٠٠٠	٤	وافق
٤	هنالك دليل مكتوب للسياسات والاجراءات المتبعة كدليل لعمل الموظفين في المصرف	٧٤.١٠٠	٠.٠٠٠٠	٥	وافق بشدة
	جميع العبارات	٦٨.١٤٥	٠.٠٠٠٠	٤	وافق

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م.

من الجدول اعلاه :

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولى (٤٥.٧٧٥) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون بشدة على العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (٧٠.٥٢٥) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل

- من قيمة مستوي المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (39.700) و القيمة الاحتمالية لها (0.0000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (74.100) و القيمة الاحتمالية لها (0.0000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون بشدة علي العبارة.

ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (68.145) و القيمة الاحتمالية لها (0.0000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة قد تحققت ولصالح الموافقون.

٣- عرض و مناقشة نتائج الفرضية الرابعة :

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الرابعة هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمة العلاجية للمدقق الداخلي والمخاطر المصرفية

الجدول (١٣)

ت	العبارة	التكرار النسبة %			
		لاوافق بشدة	لاوافق	محايد	وافق بشدة
١	يتم رفع توصيات للادارة تتعلق بتحسين الاداء	٠	٢	١	٥٧
		%٠.٠	%٢.٥	%١.٢	%٧١.٢
٢	يتم تبليغ مجلس الادارة بجميع الانحرافات عن السياسات والاجراءات	٠	٠	٢	٥٧
		%٠.٠	%٠.٠	%٢.٥	%٧١.٢
٣	يعمل علي تقليل المخاطر والتهديدات	٠	٠	٢	٥٢
		%٠.٠	%٠.٠	%٢.٥	%٦٥
٤	يعمل علي تدريب جميع الموظفين	٠	٠	٤	٥٥
		%٠.٠	%٠.٠	%٥	%٦٨.٨
٥	يساعد في تقليص المصروفات	٠	٢	١	٥٧
		%٠.٠	%٢.٥	%١.٢	%٧١.٢

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م.

لإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الرابعة ، الجدول (١٢) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

الجدول (١٤)

ت	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
١	يتم رفع توصيات للادارة تتعلق بتحسين الاداء	١.٠٢٧	٠.٠٠٠٠	٤	وافق
٢	يتم تبليغ مجلس الادارة بجميع الانحرافات عن السياسات والاجراءات	٥٨.٥٢٥	٠.٠٠٠٠	٤	وافق
٣	يعمل علي تقليل المخاطر والتهديدات	٤٦.٩٠٠	٠.٠٠٠٠	٥	وافق بشدة
٤	يعمل علي تدريب جميع الموظفين	٥٠.٥٧٥	٠.٠٠٠٠	٥	وافق بشدة
٥	يساعد في تقليص المصروفات	٤٦.٢٣١	٠.٠٠٠٠	٤	وافق
	جميع العبارات	٣٤.٦٨١	٠.٠٠٠٠	٤	وافق

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2017م.

من الجدول اعلاه :

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولى (٤٢.٢٠) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (٣٩.٩٦) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (٣٥.٠٧) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون بشدة علي العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (٤٦.٨٩) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون بشدة علي العبارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (٥٦.٣٣) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي العبارة. ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرابعة (٤٢٢.١١) و القيمة الاحتمالية لها (٠.٠٠٠٠) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (٥%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي الفرضية الرابعة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة قد تحققت ولصالح الموافقون.

في ضوء التحليل السابق تم التوصل الي النتائج التالية

أولاً : النتائج:

١. يقدم المدقق خدمات كافية جدا بالنسبة للمصرف وإدارة المخاطر مما أدى إلي تحسين ملحوظ في مؤشر الأداء
٢. جميع الموظفين في المصرف يتمتعون بخبرات ومؤهلات جيدة
٣. يعمل المدقق علي تطوير ودعم القوي البشرية
٤. وجود علاقة بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر خاصة في مجال تبادل المعلومات
٥. يساهم المدقق في تقييم وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة من خلال خدماته
٦. يتم تقييم أي خدمة جديدة مما يساعد علي التعرف علي المخاطر لهذه الخدمة واخذ التحوطات اللازمة
٧. تساهم المنهجية المتبعة في عملية التدقيق ببنك فيصل عينة الدراسة علي المخاطر المصرفية

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بماياتي

ثانياً : التوصيات

بناء على النتائج نقدم مجموعة من التوصيات والتي نراها ضرورية في هذا النوع من الدراسات

١. ضرورة اهتمام الجهات القانونية بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية وكذا مؤهلات الموظفين
٢. على المنظمات المهنية متابعة تطوير أداء المدققين الممارسين للمهنة و اطلاعهم على كل جديد بخصوص مهنة التدقيق وخاصة فيما يتعلق بمعايير المهنة
٣. من الضرورة بمكان تأسيس جمعية للمدققين الداخليين، تعنى بشئون المهنة وأعضائها، ومستقبل المهنة وتطوير آليات عملها بما يستجد من متغيرات عالمية
٤. ضرورة التنسيق والتعاون ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي للاستفادة من عمل المدقق الداخلي، وذلك لزيادة فعالية عملية التدقيق و توفيراً للوقت والجهد الذي يبذله المدقق الخارجي ، وهذا سوف يخفض التكاليف التي تتكبدها الإدارة
٥. متابعة التطورات الفنية لتي تطراً على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.

المقترحات :

- (١) رضا الزبون كمتغير وسيط بين جودة الخدمة وولاء الزبون
- (٢) معوقات تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات الحكومية
- (٣) اثر الحوافز علي الأداء الوظيفي
- (٤) اثر تطبيق معايير الايزو علي ترقية الخدمات الصحية

المصادر والمراجع :

المراجع

١. الحداد ، وسيم محمد - (٢٠١٢)م ، إدارة المخاطر الطبعة الأولى- دار المسيرة للنشر والطباعة
٢. رزق ، عادل (٢٠١٠) - الأساليب العلمية الحديث في الرقابة - دار طيبة للنشر والتوزيع
٣. رشدي ، صادق (٢٠٠٩ م) - إدارة المصارف الواقع والتطبيقات - الطبعة الأولى- دار صفاء للنشر والتوزيع عمان
٤. رمضان ، زياد و - جودة ، محفوظ - (٢٠١٠) م ، إدارة مخاطر الائتمان - الشركة العربية للتسويق
٥. سويلم ، عطا الله احمد ، (٢٠٠٩) م - الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات - الطبعة الأولى
٦. الطائي ، يوسف حليم و- يحي ، فتحي أحمد - نظم إدارة الجودة في المنظمات الخدمية
٧. عبد الله ، خالد أمين (١٩٩٨ م)- التدقيق والرقابة في البنوك - الطبعة الأولى- عمان الأردن - نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية
٨. عبد المعز، جيهان - ٢٠١٤م ، المراجعة وحوكمة الشركات- الطبعة الأولى- دار الكتاب الجامعي للنشر
٩. العمائرة ، حسان زيدان (٢٠١٥) م- أنظمة الايزو في السلامة والبيئة - دار الكتاب الجامعي للنشر الطبعة الأولى -
١٠. فتحية ، بوحد (٢٠١٥)- إدارة الجودة في منظمات الأعمال - الطبعة الأولى- دار المسيرة للنشر والتوزيع
١١. قمحاوي ، أحمد عبد الله (٢٠٠٢)- مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار - الطبعة الأولى - مكتبة الإشعاع للنشر

١٢. المطارنة غسان فلاح ، (٢٠٠٦ م) - تدقيق الحسابات المعاصر - الطبعة الأولى - دار المسيرة للنشر

الرسائل الجامعية والمجلات والاوراق العلمية :

١. حماد ، صالح رجب " " - اثر إدارة المخاطر التشغيلية علي البيئة الرقابية - بحث مقدم إلي مؤتمر علمي دولي الأردن
٢. حنان ، بلخادم ، (٢٠١٦) ، اثر جودة التدقيق علي حوكمة الشركات - دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزينات - القنطرة - جمهورية الجزائر - جامعة محمد خضير بسكرة
٣. الخضر ، محمد يحي الطيب ، (٢٠١١) ، ادارات المخاطر بالجهاز المصرفي السوداني ودورها بالنهوض بالصناعة المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات العليا
٤. ديبب ، عبد الرشيد بن ، وشلاي ، عبد القادر (٢٠٠٨) مدخل استراتيجي لادارة المخاطر ، مداخلة بعنوان استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات الافاق والتحديات بجامعة حسيبة بن بو علي بولاية الشلف - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير
٥. راضية ، بغدود " " - مداخلة بعنوان دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر - الملتقي الدولي حول إدارة المخاطر المالية - جامعة آكلي محند أولحاج البويرة
٦. رضوان ، إيهاب ديبب مصطفى (٢٠١٢) - أثر التدقيق الداخلي علي إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية - دراسة حالة علي البنوك الفلسطينية - الجامعة الإسلامية غزة
٧. سعدودي ، نور الإسلام (٢٠١٥ م) دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية - ماستر

٨. شرودة ، الحادة بن ، (٢٠١٥) ، أثر التدقيق الداخلي علي إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، الجزائر كلية العلوم الاقتصادية - ماستر
٩. شريقي، عمر (٢٠١٥) - التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ،جامعة سطيف ن مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد ٧
١٠. الشيخ ، صالح عبد الرحمن محمد احمد ، (٢٠٠٩) ، ادارة المخاطر واثرها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي - دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا
١١. عائشة ، بلعام (٢٠١٥)- دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية - دراسة ميدانية بولايتي ورقلة والاعواط - جامعة قاصدي مرباح ورقلة
١٢. عبد الكريم ، نصر " " - مخاطر مصرفية حسب متطلبات بازل - ورقة عمل
١٣. علي ، حازم احمد حسن ، (٢٠٠٨) ، مخاطر التمويل المصرفي بالمخاطر السودانية - دراسة حالة بنك البركة السوداني - - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات العليا
١٤. العمري ، احمد محمد (٢٠٠٦) تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك اليمنية - مجلة أردنية في إدارة الأعمال العدد ٣ المجلد ٢
١٥. فرح ، شعبان(٢٠١٤) - دروس في مقاييس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر
١٦. نظن ، هيا مروان ابراهيم (٢٠١٦) مدي فعالية التدقيق الداخلي في تقويم المخاطر وفق إطار COSO دراسة تطبيقية علي القطاعات الحكومية في قطاع غزة - الجامعة الاسلامية غزة

١٧. المدلل ، يوسف سعيد يوسف ، (٢٠٠٧) ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري - دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة في سوق فلسطين للاوراق المالية - الجامعة الاسلامية غزة - كلية الدراسات العليا
١٨. المدهون ، إبراهيم رباح إبراهيم (٢٠١١) - دور المدقق في تفعيل إدارة المخاطر - ماستر
١٩. المدهون ، رعدة إبراهيم (٢٠١٤) العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة المدقق الخارجي - دراسة تطبيقية - ماستر
٢٠. المرعي ، نبيه توفيق أحمد (٢٠٠٩) - دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي - دراسة ميدانية في شركات التأمين الأردنية - الأردن ٢٠٠٩
٢١. النونو ، كمال محمد سعيد ، (٢٠٠٩) ، مدي تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك الاسلامية في قطاع غزة ، الجامعة الاسلامية غزة - ماستر

مصادر الدراسات السابقة :

دراسات محلية:

١. احمد ، خالد حسين محمد ، (٢٠٠٩) ، بعنوان المراجعة الداخلية ودورها في الحد من مخاطر التمويل المصرفي - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا
٢. الأمير ، الأمير عبد الرحمن ، (٢٠١٢) ، دراسة بعنوان دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا
٣. الأمين ، ام سلمة الحسن احمد ، (٢٠٠٤) ، بعنوان مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا

a. دراسات عربية :

٤. عبد السلام ، هشام الدين ، (٢٠٠٧) ، دراسة بعنوان دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا
٥. عبد الماجد ، أحلام جعفر ، (٢٠١١) ، المراجعة الداخلية ودورها في الحد من مخاطر التمويل المصرفي - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا
٦. كيزران ، فاتن حنا ، بعنوان مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة
٧. المصدر ، مرشد عبد ، (٢٠١٣) ، اثر مخاطر مهنة التدقيق علي جودة التدقيق - دراسة ميدانية علي مكاتب التدقيق في قطاع غزة - الجامعة الإسلامية غزة - عمادة الدراسات العليا
٨. منصور ، أمل عبد القادر ، (٢٠١٣) ، بعنوان دور التدقيق الداخلي في التحسين المستمر جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا - ماستر - مكتبة المجلس الأعلى للجودة الشاملة والامتياز
٩. النونو ، كمال محمد سعيد ، (٢٠٠٩) ، مدي تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك الإسلامية في قطاع غزة ، الجامعة الإسلامية غزة - ماستر

الملاحق

ملحق رقم (١)

أسماء المحكمين

الإسم	المهنة
فيصل عبد اللطيف عبد اللجليل	مدير ادارة المراجعة ببنك الخرطوم
عثمان علي حسين	نائب مدير ادارة المراجعة الداخلية ببنك الخرطوم
عبد المطلب ابراهيم	مدير قسم الجودة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
صديق بلل	عميد الدراسات التجارية جامعة السودان
مبارك حسين نجم الدين	استاذ مشارك جامعة السودان- مدير مركز الترجمة والتعريب



ملحق رقم (٢)

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

عمادة الجودة والتطوير

السيد /

السلام عليكم ورحمة الله ..

الموضوع: استمارة استبانة

ايماناً بدوركم الرائد في مجال العمل المصرفي كعينة للدراسة تم إختيار بنكم العامر للدراسة التطبيقية بعنوان : **التدقيق الداخلي للجودة وأثره علي المخاطر المصرفية** لذا يرجى كريم تفضلكم بالمساهمة في إتمام هذا البحث بالاجابة علي الأسئلة التي تتضمنها الاستبانة المرفقة علماً بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها ستحاط بسرية تامة ولغرض البحث العلمي فقط.

وتقبلو فائق التقدير والإحترام

الباحثة

البيانات الشخصية :

١/ العمر :

أقل من ٣٠ من ٣٠ - ٤٠ أكثر من ٤٠

٢/ المؤهل العلمي :

بكلوريوس ماجستير دكتوراه شهادة مهنية

٣/ التخصص العلمي :

محاسبة اقتصاد ومصارف ادارة أعمال أخري
أذكرها.....

٤/ سنوات الخبرة :

أقل من ٥ سنوات من ٥ - ١٠ سنة من ١١ - ١٥ سنة

الشهادات العلمية :

شهادة محاسب قانوني معتمد CPA شهادة مدقق CIA
شهادة محاسب قانوني عربي ACPA لا يوجد أخري أذكرها.....

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
خدمة وقائية						
١	يتم اعداد خطة تدقيق شاملة يحدد فيها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المصرف					
٢	يتم اجراء مقابلات مع المستويات الادارية المختلفة لتحديد اهداف كل مستوي والمخاطر المتعلقة به					
٣	يتم تعاون المدقق مع الادارة لتحديد المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والازمات والاحداث الطارئة المحتمل حدوثها					
٤	يتم وضع ضوابط تحد من حدوث المخاطر					
٥	يتم وضع نظم واجراءات التدقيق بناء علي دراسة للمخاطر التي تواجه المصرف					
٦	يتم توفير المعلومات للادارة لإتخاذ قراراتها بشكل دقيق ومنظم					
٧	يعمل علي حماية المصرف من الغش والاختلاس					
٨	يعمل علي حماية المصرف من الهدر					

					والإسراف
خدمة تقييمية					
					١ هنالك نظام معلومات كاف لمراقبة أداء مقدمي الخدمات بالمصرف
					٢ يتم تقييم جميع الأنشطة للتأكد من مدي الفعالية والكفاءة في الاداء
					٣ يتم التأكد من مدي الالتزام بالسياسة والاجراءات
					٤ هنالك مناقشة لفعالية ادارة المخاطر
					٥ يتم فحص وتقييم سلامة نظام ادارة المخاطر بشكل دوري
					٦ يتحقق من مدي انجاز الاهداف المخططة وفعالية النتائج
خدمة إنشائية					
					١ يتم التأكد من مصداقية المعلومات المالية والتشغيلية
					٢ هنالك تطوير ودعم للقوي البشرية وقاعدة معلومات المؤسسة
					٣ هنالك موظفين يتمتعون بخبرات وموهلات

					جيدة في ادارة المخاطر	
					هناك دليل مكتوب للساسات والاجراءات المتبعة كدليل لعمل الموظفين في المصرف	٤
خدمة علاجية						
					يتم رفع توصيات للادارة تتعلق بتحسين الاداء	١
					يتم تبليغ مجلس الادارة بجميع الانحرافات عن السياسات والاجراءات	٢
					يعمل علي تقليل المخاطر والتهديدات	٣
					يعمل علي رفع كفاءة اداء العاملين	٤
					يساعد في تقليص المصروفات	٥